الأخبار
al-akhbar

الإثنين 3 آب 2026
العدد 5841 السنة العشرون
Lundi 3 Août 2026 no 5841 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

12

رياضة

الأنصار بطل لبنان للمرة الـ16

هل وافق لبنان على إعادة النظر باتفاقية الحدود البحرية؟

بروتوكول تنفيذي للملحق الأمني: إسرائيل تقرّر من يعود إلى أرضه

2

يزيد يأمر: إعدام سياسي لميقاتي بعد الحريري

3

ترامب عالق في «دوّامة إيران»

8 - 9

نعش جندي اميركي قتل في قاعدة «موفق السلطي» في الاردن لدى وصوله إلى نيويورك لدفنه (أ ف ب)

المشهد السياسي

أميركا تتبنّى «البروتوكول التنفيذي»: إسرائيل تقرر من يعود إلى أرضه!
تنازلات السلطة مستمرة: توسيع الوفد المدني إلى روما

في مواجهة سياسة الأرض المحروقة التي يواصل العدو الإسرائيلي اعتمادها في الجنوب، من نسف القرى وتدمير مقومات العودة إلى إبقاء المناطق الحدودية تحت وطأة الاعتداءات، تواصل السلطة اللبنانية رهانها على مسار التنازلات، عبر توسيع إطار المفاوضات، من دون الحصول على أي التزام من العدو الإسرائيلي بالانسحاب من الأراضي اللبنانية التي لا يزال يحتلها.
ويبدو أن لا حدود لـ«إبداعات» السلطة. فبعدما تبيّن أن الوفد اللبناني كان قد وقّع على ملحق أمني لاتفاق الإطار أسقط عملياً مفهوم «الانسحاب

زوطر الغربية - النبطية (مروان بو حيدر)

هل وافق لبنان على إعادة النقاش مع إسرائيل حول الترسيم البحري للمناطق الاقتصادية؟

الكامل» من الأراضي اللبنانية، يذهب فريق رئيس الجمهورية جوزيف عون بعيداً في التزامه طلبات الولايات المتحدة وإسرائيل، عبر الموافقة على مسودة ملحق تنفيذي سري إضافي لهذا الملحق الأمني، يمنح العدو هامشاً أوسع للتدخل في مستقبل المنطقة الجنوبية، ويقيّد حركة الدولة والمواطنين، ويضع شروطاً من شأنها عرقلة أي مسار مستقبلي للتحرير الكامل وإعادة الإعمار.
وعلمت «الأخبار» أن كبار المسؤولين في السلطة تلقوا خلال الأسبوعين الماضيين سلسلة ملاحظات من مسؤولين إقليميين ودوليين حذّرت من مساوئ التورط في مثل هذا الاتفاق مع إسرائيل. إلا أن ذلك لم يدفعهم إلى تعديل مقاربتهم، بل إلى توسيع الوفد اللبناني المشارك في جولة روما عبر ضم خبراء قانونيين واقتصاديين معنيين بملفات الحدود وإعادة الإعمار.
وفيما يترأس الوفد السفير سيمون كرم، بمشاركة سفيرة لبنان لدى الولايات المتحدة ندى حمادة معوّض، إلى جانب الوفد العسكري المؤلف من ستة ضباط، علمت «الأخبار» أن الوفد توسّع أيضاً ليضم مستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية روعة حاراتي، والمحامي أنطوان صفير. غير أن الأبرز تمثّل في ضم الخبير في ملف الحدود البحرية نجيب مسيحي، إلى جانب ضابط في الجيش اللبناني من آل الخازن، في خطوة توحي وكأن لبنان يوافق على ما سبق لوزير خارجية العدو جدعون ساعر أن أعلن عنه قبل مدة حول نية إسرائيل إلغاء اتفاق الحدود البحرية.
وفيما يحاول لبنان تقديم نفسه طرفاً يسعى إلى تثبيت الاستقرار عبر المؤسسات والاتفاقات، تتعامل إسرائيل مع المفاوضات بوصفها أداة لكسب الوقت وتحسين شروطها، لا مساراً لتنفيذ التزاماتها. فهي تواكب المسار السياسي، لكنها تواصل في الوقت نفسه عملياتها العسكرية، بما يرسّخ وقائع جديدة على الأرض ويعيد رسم المشهد الحدودي وفق منطق القوة.
وفي هذا السياق، أبلغت مصادر مطّلعة «الأخبار» أن العدو نجح في إقناع الولايات المتحدة بإعداد أوراق عمل جديدة تتصل باتفاق الإطار، وأن القيادة الوسطى الأميركية (سنتكوم)، التي تتولى تنسيق الاتصالات بين الجيش اللبناني وقوات الاحتلال، عرضت مسودة «بروتوكول تنفيذي» يحدّد آليات العمل في المرحلة التنفيذية للملحق الأمني. وبحسب المصادر، تبنّى الجانب الأميركي في هذه المسودة جانباً كبيراً من الرؤية الإسرائيلية، ولا سيما البنود التي تضغط على الجيش اللبناني، إما لدفعه إلى مواجهة مع حزب الله أو مع سكان القرى الحدودية، وإما لإظهاره بمظهر العاجز عن تنفيذ الالتزامات المطلوبة، بما يمنح إسرائيل ذريعة للإبقاء على احتلالها والامتناع عن أي انسحاب.
وتضيف المصادر أن المقترحات الإسرائيلية تتضمن إجراء مسح شامل للقرى الجنوبية، يشمل حصر عدد المنازل وأسماء مالكيها، والمتاجر والمؤسسات الدينية والاجتماعية، وصولاً إلى مطالبة الجيش اللبناني بمنع عودة بعض أبناء القرى، استناداً إلى لوائح أعدتها الاستخبارات الإسرائيلية بمن تزعم أنهم عناصر أو قيادات عسكرية في حزب الله، وأن وجودهم يشكل «خطراً أمنياً» على إسرائيل. كما أعادت تل أبيب طرح مطلبها القديم بإجراء عمليات تفتيش للمنازل والأملاك الخاصة من دون التقيد بضرورة الحصول على إذن قضائي.
يتزامن كل ذلك مع إعلان إسرائيل انتهاء مهمة فريق القتال التابع للواء 401 في جنوب لبنان، بعد أشهر من العمليات تحت قيادة الفرقة 91، في خطوة حاولت تل أبيب تسويقها باعتبارها انتقالاً إلى مرحلة جديدة بعد إنجاز مرحلة عسكرية. غير أن توقيت الإعلان، المترافق مع استمرار التفجيرات والقصف وعمليات إحراق المنازل، يشير إلى أن المسألة لا تتعلق بالضرورة بتراجع العمليات، بل بإعادة توزيع الأدوار وتثبيت نتائج المرحلة السابقة. فالحديث الإسرائيلي عن تدمير بنى تحتية وأنفاق ومواقع تابعة لحزب الله يتقاطع مع طبيعة العمليات التي شهدتها القرى الجنوبية خلال المدة الأخيرة، ما يعزز الانطباع بأن إسرائيل لا تتعامل مع الأحداث باعتبارها ردود فعل محدودة، بل ضمن مسار أوسع لإعادة رسم البيئة الأمنية في الجنوب.
(الأخبار)

تقرير

القضاء وملفات المركزي: صحة سلامة أم حماية المال العام؟
يزيد خلف دعوى سعيد: المطلوب رأسا ميقاتي والحريري

بسرعة لافتة، انتقل الاهتمام من حضور الحاكم السابق لمصرف لبنان رياض سلامة جلسة تحقيق إلى مبنى شعبة المعلومات، مع استمرار المتابعة الطبية.
وبدأت الروايات المتضاربة حول وضعه الصحي مع ما نقله طبيبه الخاص الكسندر خوري إلى القاضي الحاج، بعد السماح له بزيارته. إذ قال إن سلامة قرر الإضراب عن الطعام والامتناع عن تناول أدويته، ونقل عنه قوله: «بما إنو بدن يروحوني... رح سهّلها عليهم». ونبّه الطبيب من ارتفاع ضغط الدم لدى سلامة إلى «مستوى خطير»، مؤكداً أن هذا رأيه وراي الطبيب المناوب، وأن سلامة يحتاج إلى ارتداء قناع أوكسجين ليلاً بسبب انخفاض نسبة الأوكسجين في دمه إلى ما دون المعدلات الطبيعية. وأصر الطبيب على إعادة نقل الحاكم السابق إلى مركز بحنس، متعهداً بعدم السماح له باستخدام الهاتف أو مغادرة غرفته، قائلاً: «ما رح يضاين بهالوضعية... بينتهي من هلق للإثنين. إذا بدك تستجوبه لتوصل للحقيقة، خلّينا نحافظ على هالإنسان». في المقابل، يؤكد متابعون للملف أن سلامة يعاني منذ سنوات من ارتفاع مزمن في ضغط الدم، وأن وضعه ليس مستجداً، كما جرى تأمين حاجته إلى الأوكسجين داخل مكان احتجازه. لتمويل شراء أسهم في المصرف بقيمة 260 مليون دولار، مقابل سندات صادرة عن شركة، بشير الادعاء، بصورة غير مباشرة، إلى ارتباطها بالرئيس نجيب ميقاتي وشقيقه طه.

ملفات رياض سلامة لا تزال عالقة بلا احكام، فيما يرافق الجدل حول وضعه الصحي مسار توقيفه منذ اليوم الاول

مثوله أمام جلسة التحقيق في قصر العدل.
إلا أن الأمور لم تسر كما أراد. إذ أبقاه طبيب تابع لقوى الأمن الداخلي تحت المراقبة لمدة 24 ساعة، قبل أن يؤكد استقرار حاله وعدم وجود حاجة طبية لبقائه في المستشفى. وعلى إثر ذلك، أصدر النائب العام التمييزي القاضي أحمد رامي

(هيثم الموسوي)

وفي ما يتعلق بمصرف «ميد»، يتناول الملف عملية بيع سندات خزينة، يقول الادعاء إنها حققت أرباحاً مالية كبيرة لكبار المساهمين في المصرف، وفي مقدمهم الرئيس سعد الحريري، وأن إنجازها لم يكن ممكناً، بحسب الدعوى، لولا التغطية التي وفرها سلامة والتعاون مع الإدارة السابقة للمصرف.
عملياً، يفترض أن تكشف التحقيقات الوقائع الكاملة المرتبطة بهذا الملف، وما إذا كانت الأدلة التي يستند إليها مصرف لبنان كافية لإثبات الاتهامات الموجهة إلى المدعى عليهم. إلا أن مصادر متابعة ترجح توقيت فتح هذه الملفات بخلفية سياسية، إذ تقول إن سعيد لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تفاهم مع الموفد السعودي إلى لبنان الأمير يزيد بن فرحان على فتح الملفات المتعلقة بميقاتي والحريري.
وبحسب هذه المصادر، فإن بن فرحان يسعى إلى توفير غطاء سياسي لاستمرار الرئيس نواف سلام في موقعه، ومنع القوى السياسية من إعادة طرح اسمي ميقاتي أو الحريري في أي استحقاق حكومي مقبل. وتضيف أن من بين أهداف هذا التوجه أيضاً الحؤول دون إعادة طرح الرئيس جوزيف عون اسم ميقاتي لرئاسة الحكومة، ومنع رئيس مجلس النواب نبيه بري من إحياء البحث في عودة الحريري إلى الحياة السياسية. وتشير المصادر إلى أن بن فرحان سبق أن أثار هذا الموضوع مع بري ومعاونين له، لكنه تلقّى جواباً من بري مفاده أن مسألة عودة الحريري شأن لا يخصه.
وفي موازاة ذلك، لا تزال ملفات قضائية أخرى تخص سلامة عالقة أمام القضاء اللبناني. فالملف الذي أوقف على خلفيته يتعلق بتحويلات مالية من مصرف لبنان إلى المحامي ميكي تويني، ثم إلى مروان عيسى الخوري، ابن شقيقته، قبل أن تنتهي في حساب سلامة الخاص لدى مصرف لبنان، لم يصدر فيه أي حكم نهائي حتى الآن. كما لا يزال ملف شركة «فوري»، الذي كشفه القاضي جان طنوس وتابعته السلطات القضائية الأوروبية وأصدرت في شأنه أحكاماً في الخارج، عالقاً أمام القضاء اللبناني، شأنه شأن ملف «أوبتيموم»، وملف الهندسات المالية، وملف القروض المدعومة.
(الأخبار)

أخبار

أردوغان لعون: بادرْ تجاه الشرع

قال مصدر تركي إن الرئيس رجب طيب أردوغان بحث مع رئيس الجمهورية جوزيف عون ملف العلاقات اللبنانية - السورية، مؤكداً موقف أنقرة الرافض لأي تدخل عسكري سوري في لبنان، ودعمها لإعادة تنظيم العلاقات بين بيروت ودمشق على أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وبحسب المصدر، سأل أردوغان عون عن مستوى تواصله مع الرئيس السوري أحمد الشرع، ونصحه بالمبادرة إلى زيارته وتعزيز الحوار المباشر معه، بما يسهم في بناء علاقة مستقرة بين البلدين تقوم على عدم تدخّل أحدهما بشؤون الآخر.
وأكد الرئيس التركي أن بلاده تتابع عن كثب تفاصيل الملف اللبناني، سواء ما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل أو بالأوضاع الداخلية، مبدياً استعداد أنقرة للمساعدة في تحسين العلاقات اللبنانية - السورية، إلى جانب تقديم دعم مباشر للجيش اللبناني بما يعزز قدرته على الانتشار في مختلف المناطق. كما جدد أردوغان تحذيره من التعويل على أي اتفاق مع إسرائيل، ولا سيما في ظل حكومة بنيامين نتنياهو.

... وقبرص لعون: لا تتراجعوا أمام تركيا

كشفت مصادر مطلعة أن زيارة مدير جهاز المخابرات القبرصية، تاسوس تزيونيس، إلى بيروت قبل مدة، خُصصت لسلسلة لقاءات سياسية وأمنية، شملت قائد الجيش العماد رودولف هيكل، ومدير المخابرات في الجيش العميد طوني قهوجي، كما تضمنت لقاءً مع قيادة حزب الله.

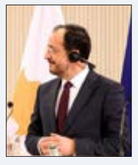

وبحسب المصادر، حمل المسؤول القبرصي في زيارته ملفات تتعلق بالعلاقات الثنائية، إلا أن تركيزه الأساسي انصبّ على ملف الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وشدد أمام المسؤولين اللبنانيين على ضرورة عدم التراجع عن الاتفاق الذي وُقّع في القصر الجمهوري في 26 تشرين الثاني 2025.
وجاء الطلب القبرصي على خلفية التوتر المتصاعد مع تركيا، التي تعارض الإجراءات التي تتخذها نيقوسيا في ملف ترسيم الحدود البحرية وخطوط الغاز، وتتهمها بتجاوز حقوق قبرص التركية. ونقل المسؤول القبرصي أن الخلاف هو بين أنقرة ونيقوسيا، ولا علاقة للبنان به، معتبراً أنه لا توجد أي معطيات تستوجب إعادة النظر في الاتفاق.
ويكتسب هذا الملف أهمية إضافية، بعدما كان موضع نقاش قبيل زيارة رئيس الجمهورية جوزيف عون إلى تركيا قبل أيام، في ظل موقف تركي يرفض انخراط لبنان في ترتيبات إقليمية تتعلق بالنفط والغاز، وتتجاهل الشراكة مع سوريا، أو تضع بيروت ضمن محاور تناصب تركيا العداء. كما تناولت محادثات المسؤول القبرصي ملفات التعاون الثنائي في مجالات الكهرباء والاتصالات والإنترنت.

المقابر أم المنازل؟

علمت «الأخبار» أن أوساطاً نافذة في الجالية اللبنانية في ولاية ميشيغن الأميركية فوجئت بجولة قام بها شخصان من آل بيضون على مسؤولين في الإدارة الأميركية، طالبا خلالها بممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لمنع تنفيذ أي عمليات تفجير أو تدمير في مقابر مدينة بنت جبيل، لوجود مدافن تعود إلى عائلتهما فيها.
وبحسب المعلومات، كشف هذا التحرك عن خلافات جدية داخل الجالية اللبنانية بشأن كيفية التعاطي مع ملف الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب. ففي وقت كان يُنتظر من الأميركيين من أصول لبنانية، ولا سيما من المنحدرين من القرى الحدودية، التحرك قانونياً لملاحقة إسرائيل على ما ارتكبته من تدمير للمنازل والمؤسسات والبنى التحتية في بلداتهم، انقسمت الآراء داخل الجالية، بعدما فضّل بعضهم التركيز على حماية المقابر، سعياً إلى انتزاع موقف أميركي بهذا الشأن، بدلاً من الدفع باتجاه ملاحقة إسرائيل على الجرائم التي ارتكبتها بحق القرى وسكانها. ويأتي ذلك رغم أن غالبية أبناء هذه البلدات المقيمين في الولايات المتحدة تضرروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة من العدوان الإسرائيلي الذي طاول بلداتهم وممتلكاتهم.

بعبدا تنفي: لا لقاء بين عون والصحناوي

سرّبت مصادر في القصر الجمهوري أن الرئيس جوزيف عون لم يعقد أي لقاء مع الممرض الصهيوني أنطون الصحناوي خلال زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة. وبحسب المعلومات التي عمّمها مقرّبون من بعبدا، عرض الصحناوي إقامة مأدبة عشاء على شرف عون في أحد فنادق واشنطن، على أن يدعو إليها عدداً من أعضاء الكونغرس، وشخصيات سياسية ودبلوماسية أميركية، إلى جانب مسؤولين في مراكز أبحاث وكبار رجال الأعمال من أبناء الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة. وأضافت المصادر أن رئيس الجمهورية اعتذر عن عدم تلبية الدعوة، وقرّر لقاء الجالية اللبنانية في الحفل الذي نظمته السفارة اللبنانية في العاصمة الأميركية. عندها طلب الصحناوي أن يزور عون في مقر إقامته برفقة «صديقته» الضابطة في البحرية الأميركية مورغان أورتاغوس، إلا أن الرئيس اعتذر أيضاً، هذه المرة بسبب ضيق الوقت.

تقرير

«العفو العام» على طاولة بري اليوم

يزور وفد نيابي سُنّي عين التينة اليوم لإطلاع رئيس مجلس النواب نبيه بري على صيغة العفو العام، التي توافق عليها غالبية النواب السُنّة، وحثّه على الدعوة إلى جلسة تشريعية، يكون على جدول أعمالها اقتراحا قانوني العفو العام وإلغاء عقوبة الإعدام.
وكانت غالبية النواب السنة قد توصلت إلى الصيغة التوافقية في اجتماع موسع (حضره 21 نائباً) في مجلس النواب. ومن أبرز النقاط التي اتفقوا عليها في مسألة إلغاء عقوبة الإعدام الاكتفاء بعبارة «استبدالها بالأشغال الشاقة المؤبّدة»، من دون إضافة كلمة «مشدّدة» التي ستؤدي حكماً إلى حرمان المحكومين بالإعدام، ولو بأحكام ابتدائية غير مبرمة، من الاستفادة من العفو العام، وبالتالي تخفيض سنواتهم السجنية.
كما اتفق هؤلاء على أن تكون مدّة السجن المؤبد 17 سنة سجنية، وإطلاق سراح كل من مضى على توقيفه منهم 14 عاماً، على أن يتابع محاكماته وهو خارج السجن. ويضاف إلى ذلك شمول العفو العام الموقوفين بالحق الشخصي في جرائم محدّدة، من دون ضمّ أولئك المُلاحقين بما سُمّي «الجرائم الشائنة» كالاغتصاب والقتل العمدي... هذه التعديلات ستسمح بإطلاق سراح نحو 100 موقوف ممن يُعرفون بـ«الموقوفين الإسلاميين»، على أن يستفيد الشيخ أحمد الأسير منها بعد أقل من عامين.
المفارقة أن الأفكار هذه، هي نفسها التي قام بعض النواب (على رأسهم نبيل بدر وبلال الحشيمي وعماد الحوت) بتسويقها وإقناع الكتل النيابية الأخرى بدعمها. كما خاض هؤلاء معارك سياسية لأجلها داخل اللجان النيابية المشتركة، قبل أن يتم تبنّيها في اجتماع مع رئيس الحكومة نواف سلام. وفي المقابل، كانت هذه التعديلات محلّ انتقاد بعض النواب السُنة، ممن اتهموا زملاءهم المروجين لها بـ«هدر حقوق الطائفة السنّية»، وحرّضوا عليهم لعدم مقاطعتهم جلسات المجلس النيابي. لكنهم وافقوا على التعديلات نفسها اليوم، ما أظهر أن الانتقادات كانت خلفيتها «اعتبارات ومصالح شخصية»، وتسببت بإرجاء البتّ بمشروع قانون العفو العام أكثر من مرة.

يعتقد بعض النواب ان إقناع بري بهذه التعديلات «ليس صعباً»

(هيثم الموسوي)

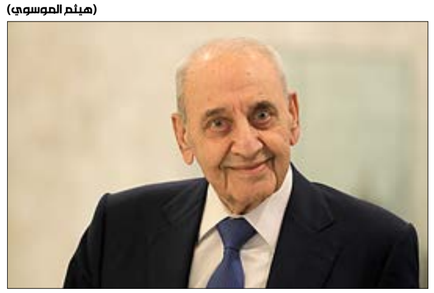

ويعتقد بعض النواب أن إقناع بري بهذه التعديلات «ليس صعباً»، على اعتبار أنها كانت مدار بحث بين مجموعة من النواب والنائب علي حسن خليل في مكتب نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب قبيل الجلسة العامة الأخيرة، التي أفقدها نواب حزب «القوات اللبنانية» نصابها القانوني بانسحابهم منها. ويقول نواب معنيون إن خليل تعهّد يومها بالتصويت لصالح اقتراحي قانوني العفو العام وإلغاء عقوبة الإعدام. وعليه، ينتظر النواب الذين سيلتقون بري اليوم دعوته إلى جلسة تشريعية وتسهيله إقرارهما.
(الأخبار)

تقرير

«الأسواق المالية» خطّ دفاع جديد عن المصارف

محمد وهبة

تدرس هيئة الأسواق المالية تحويل التداول في بورصة بيروت إلى «الفريش»، لكنّ الأمر يتطلّب «إنقاذ» المصارف، أيضاً، من التداعيات والكلفة. لذا، طلبت من المؤسسات المالية بما فيها المصارف، تزويدها برؤيتها للحلّ من خلال إجراء تقييم يتضمّن الإجابة على مجموعة أسئلة، وأبلغها نائب رئيس الهيئة محمود جباعي، أن الهيئة ترحّب بأي اقتراحات. فالنظام المالي في لبنان، ورغم إفلاسه ما زال يعمل لمصلحة المصارف ويعمل من أجلها حصراً، وكان كل الخسائر التي أصابت المجتمع بسبب غيلان المصارف لم

> **هيئة الأسواق المالية سألت المصارف عن رأيها في الانتقال إلى النظام النقدي بدلاً من الدولار المصرفي**

ترتقِ إلى مستوى الاعتراف بها في الحدّ الأدنى. في 20 تموز الماضي، وجّهت هيئة الأسواق المالية، التي يرأسها حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، كتباً إلى المصارف وسائر المؤسسات المالية، لإبلاغها بنيتها الانتقال في سوق التداولات في بورصة بيروت، إلى التسوية على أساس الدولار النقدي «الفريش» بدلاً من النظام الحالي القائم على الدولار المصرفي. وتُقِرّ الهيئة بأن نظام الدولار المصرفي هو «عملة افتراضية» تؤدّي إلى إضعاف السوق وفصل الأوراق المالية المُدرجة في البورصة عن أسسها الاقتصادية الحقيقية، ويُربك الأسعار، ويمنع ثقة المستثمرين بالسوق. وتشير الهيئة إلى أن هذه الخطوة ضرورية لتوحيد السوق بعدما أصبحت كل عمليات التسوية المالية في أنظمة الدفع بالدولار النقدي ما عدا التداولات على البورصة.

لكن الهيئة تدرك أن الانتقال إلى هذه الخطوة سيمسّ القطاع المصرفي ويكبّده خسائر. فهناك عدد من المصارف لديه أسهم مُدرجة في البورصة، وهناك عدد آخر يملك أسهماً لشركات أخرى مُدرجة في البورصة. مثلاً، هناك مصارف تحمل أسهماً لشركة سوليدير، وهناك خمسة مصارف هي بنك عودة، بلوم بنك، بنك بيبلوس، بنك بيروت، بي آل سي، وبيمون أدرجت أسهمها في بورصة بيروت. لذا تطلب الهيئة تحديد أثر الانتقال إلى الدولار النقدي على كل هؤلاء، من خلال خمس نقاط أساسية:

(أرشيف)

- الأثر المتوقّع على سعر سهم الشركة المُدرج عند اعتماد التداول بالدولار النقدي.
- الانعكاسات المترتّبة على حقوق الملكية والقيمة الدفترية المُعلنة للمصارف.
- كيفية معالجة هذه الآثار وعرضها في الميزانية العمومية للمصرف.
- أي تغيّر جوهري يتوقّعه المصرف في ما يتعلّق بأسهمه المُدرجة (إن وُجدت) نتيجة هذا الانتقال، بما في ذلك ما إذا كان المصرف يدرس اتخاذ أي إجراء مؤسسي ذي صلة.
- التوقيت الأفضل لاعتماد التداول والتسوية بالدولار الأميركي النقدي.

وفي النهاية يقول الكتاب الموجّه من جباعي: «ترحّب الهيئة بتلقّي رأي مؤسستكم بأي صيغة تعكس التقييم الداخلي على أفضل وجه، سواء كان ذلك في شكل مذكّرة بحثية أو دراسة داخلية. وستولي الهيئة هذه المساهمات العناية اللازمة عند وضع الإطار النهائي لتنفيذ هذا الانتقال».

استنفرت المصارف إثر هذا الكتاب، لكنّ موقفها لم يكن سلبياً، بل كان إيجابياً، لأنه يضمن لها محاباة واضحة من هيئة الأسواق المالية. فالمشكلة التي ستنتج من انتقال كهذا، من التعامل من عملة وهمية اسمها الدولار المصرفي، إلى العملة الحقيقية بالدولار النقدي، ستكون عويصة على المصارف. فالأثر الممكن على سعر سهم المصرف المُدرج في بورصة بيروت سيعكس حقيقة تسعير المصارف المُفلسة، وذلك ربطاً بأن سعر الدولار النقدي يساوي 16% من سعر الدولار المصرفي. لنفرض أن السعر المُسجّل في البورصة لسهم مصرف لبنان يبلغ 5 دولارات، سيصبح سعره فوراً وبلحظة واحدة 8 سنتات، وبالتالي فإن مجموع الأسهم يعكس حقيقة ما تبقّى من رأس المال لدى المصرف ومساره المستقبلي نحو مزيد من الانحدار. أمّا في ما يتعلق بسعر سهم سوليدير، فسينخفض من 70 دولاراً إلى 11,2 دولاراً.

هذا التراجع في سعر السهم يعكس السعر الحقيقي لقيمته، من دون أن يعكس القيمة الفعلية للأصول. فهناك الكثير من المصارف لديها أصول قائمة في ميزانياتها رغم أن قيمة الالتزامات المترتّبة عليها أكبر بكثير. بينما لدى سوليدير ستكون هناك حالة مختلفة، إذ إن أصولها العقارية أكبر من التزاماتها، لكن سعرها سيعاني من نقص السيولة. فهناك الكثير من حملة السهم يرغبون في البيع وتسييله ربطاً بحاجاتهم المالية، ما يعني أن عرض البيع على السهم سيكون أكبر من الطلب عليه، وهو ما سيضغط على السعر نزولاً. وهذا يعني، أنه ليس بالضرورة أن تكون لعبة البورصة ترجمة للقيمة الحقيقية، إلا ضمن المدى الأطول.

وليست هذه ستكون المشكلة الوحيدة التي ستواجه المصارف. فالمصارف التي تحمل في محافظها أسهماً لشركات مُدرجة في البورصة، ستضطر إلى إعادة تسعيرها على السعر الرسمي للدولار، أي 89500 ليرة وسطياً مقابل الدولار الواحد. بمعنى أوضح، إذا كان مصرف ما يحمل سهم سوليدير، أو أي سهم آخر يتداوله على البورصة حيث تبلغ قيمته الفعلية 15000 ليرة مقابل الدولار، فإن تسعيره بقيمة 89500 ليرة سيرتّب عليه خسائر تضاف إلى الخسائر الأخرى في ميزانيته. الخسائر هي الفرق بين السعرين، أي 74500 ليرة مقابل كل دولار.

وهذا الأمر هو ما دفع الحاكم وهيئة الأسواق المالية إلى البحث عن مخرج للمصارف. بحسب المعلومات المتداولة بين المصرفيين، فإن الاقتراحات تُراوح بين خيار نقل التسعير مباشرة إلى 16% مما هو عليه الآن وترك السوق يتفاعل ليصل إلى السعر الفعلي للسهم، أو تحويل الدولار المصرفي بما يساوي الدولار النقدي وبالتالي لن يشتري أحد السهم ويتراجع سعره ليصل إلى سعر التوازن، أو اتخاذ إجراءات لحماية ميزانيات المصارف من هذا الأمر من دون تحديد نوع الحماية المطلوبة.

حتى الآن، من الواضح أن المصارف ستكون لها الكلمة النهائية في هذه المسألة، وأن هيئة الأسواق المالية مجرّد صورة تنفيذية على شاكلة الحاكم الذي يرعى مصالح المصارف.

«المركزي» مُصاب بانفصام سعر الصرف

يبدو أن مشكلة الانتقال من نظام الدولار المصرفي في بورصة بيروت إلى نظام الدولار النقدي بهدف «توحيد سعر الصرف» لن تكون محصورة بتداولات البورصة، فالمشكلة الأساسية منبعها مصرف لبنان الذي قرّر أن يسعّر الدولار بالسعر السوقي في آب 2023، لكنه ترك سعراً آخر للدولار بينه وبين المصارف من جهة، وبين المصارف وزبائنها من المودعين من جهة ثانية، وهو سعر الـ15000 ليرة مقابل الدولار. والواقع، أن هذا السعر الأخير لم يُلغَ في إطار السعي لتوحيد سعر الصرف في لبنان، بل كانت عملية التوحيد كلاماً فارغاً من مصرف لبنان والحكومة لأن سعر ما يُسمّى الدولار المصرفي أو اللولار ما زال قائماً بشكل ظاهر في العمليات التي تجري بين المصارف ومصرف لبنان والمودعين، وإن كانت الميزانيات تسعّر كل الدولارات لدى مصرف لبنان والمصارف بالسعر الرسمي المُعتمد من الأخير وهو 89500 ليرة للدولار. الانفصام الذي يعانيه مصرف لبنان بشأن سعر الصرف ليس سوى تعبير واضح عن استمرار الأزمة وعجز الأطراف المسؤولة عن التعامل معها.

الحكومة تقود إصلاح الكهرباء «بالمقلوب»

زينب بزي

كان يُفترض أن يبدأ الإصلاح في الكهرباء من قانون تنظيم القطاع الرقم 462/2002. هذا ليس «تنظيراً» أو نصيحة أو قراءة في المسار الصحيح الذي يجب اتّباعه، بل هذا ما نصّ به الحكومة نفسها عندما أقرّت «ورقة الإصلاحات» في أول أيامها، والتي كان يُفترض أن ينصبّ اهتمامها على التنفيذ. كانت هذه الورقة بمثابة الخطة التي ستترجم شعار الحكومة «الإصلاح والإنقاذ». وتضمّنت «مراجعة وتحديث قانون تنظيم قطاع الكهرباء الرقم 462/2002» في مقدّمة الخطوات التي تتعلق بالقطاع، وبليها تعيين أعضاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء استناداً إلى المادة الثامنة من القانون نفسه، وأخيراً إعادة تنظيم مؤسسة كهرباء لبنان. لكن بعد أكثر من عام انقلب التسلسل بالكامل: عُيّنت الهيئة، ثم أقرّت ورقة سياسة ترسم إعادة هيكلة المؤسسة وتحويلها إلى شركات منفصلة في مجلس الوزراء، من دون أن ينبس أحد بكلمة واحدة عن تعديل القانون الذي يحكم الخطوات التالية مثل تعيين الهيئة وإعادة هيكلة المؤسسة.

لم يكن ترتيب البنود شكلياً. فمنطقياً، يُفترض تحديد شكل القطاع وصلاحيات مؤسساته بقانون مُحدث أولاً، بدلاً من قانون مضى على صدوره أكثر من عقدين، وبات بحاجة إلى مراجعة شاملة تتلاءم مع التحوّلات التي شهدها قطاع الكهرباء. وبعدها يأتي تعيين الهيئة التي ستتولى تطبيق هذا القانون، قبل الانتقال إلى إعادة هيكلة مؤسسة عامة تمتلك معظم أصول إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها. إلا أنّ الحكومة اختارت البناء على قانون صدر قبل 24 عاماً، وتأجيل مراجعته إلى وقت لاحق، رغم أن النموذج الذي أقرّته يتضمّن مؤسسات جديدة وعلاقات تعاقدية ومالية وتنظيمية لا يعالجها القانون الحالي بصورة واضحة، وهو ما ظهر جزء منه في الاعتراضات الأخيرة لعمال مؤسسة كهرباء لبنان. عملياً، انتقلت الحكومة مباشرة إلى تنفيذ البند الثاني. ففي أيلول 2025، عيّن مجلس الوزراء أعضاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء، بعد أكثر من عشرين عاماً على صدور القانون 462 الذي نصّ على إنشائها. وبعد أقل من عام، أقرّ ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي تُعدّ بمثابة خارطة طريق لإعادة هيكلة القطاع، وتتضمّن تحويل مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة مساهمة مملوكة بالكامل للدولة خلال المرحلة الانتقالية، وفصل أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع والتزويد، وإنشاء كيانات جديدة لإدارة هذه الأنشطة، تمهيداً لزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع. في المقابل، بقيت الخطوة التي وضعتها الحكومة بنفسها في مقدّمة الإصلاحات، أي مراجعة وتحديث القانون 462، خارج أي مسار تنفيذي. فلا مشروع قانون أحيل إلى مجلس النواب، ولا مُسوّدة تعديل عُرضت للنقاش، ولا حتى جرى الإعلان عن جدول زمني لإنجازها. وبذلك، انتقلت الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات بنيوية في قطاع الكهرباء، فيما لا يزال الإطار التشريعي الذي يفترض أن ينظّم هذه الإصلاحات على حاله منذ عام 2002.

(هيثم الموسوي)

ولا تبدو الحاجة إلى تعديل القانون مسألة شكلية أو تقنية، بل هي من صلب عملية الإصلاح. فالحكومة نفسها أقرّت، عندما وضعت «ورقة الإصلاحات»، بأن القانون يحتاج إلى مراجعة، وإلّا لما وضعت تحديثه في رأس الأولويات. فالقانون وُضع قبل أربعة وعشرين عاماً، في مرحلة كان فيها قطاع الكهرباء مختلفاً بالكامل عن الواقع الحالي. فخلال هذه السنوات، تغيّر القطاع بصورة جذرية، وظهرت تحدّيات جديدة، وانتشرت أنظمة الطاقة الشمسية، وتغيّرت إدارة الشبكات وآليات شراء الطاقة وتمويلها، فيما بقي القانون على حاله. ولا تقتصر المشكلة على قدم القانون، بل أيضاً على حجم التغييرات التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها. فـ«ورقة سياسة قطاع الكهرباء» لا تعالج أداء مؤسسة كهرباء لبنان فحسب، بل ترسم نموذجاً جديداً للقطاع بأكمله. فهي تتحدّث عن إعادة تنظيم المؤسسة، وفصل أنشطتها، وإنشاء شركات جديدة، وصولاً إلى إشراك القطاع الخاص بصورة أوسع في الإنتاج والتوزيع. وهذه ليست مجرّد إجراءات إدارية، بل تغييرات تمسّ البنية القانونية والمؤسساتية للقطاع، وكان يُفترض أن يسبقها تعديل تشريعي يحدّد بصورة واضحة صلاحيات كل جهة، والعلاقة بين وزارة الطاقة والهيئة الناظمة، وآلية انتقال الأصول والعقود والموظفين والالتزامات المالية إلى الكيانات الجديدة. بدلاً من ترك هذه المسائل للمراسيم أو القرارات التنفيذية، وهذا ما هو مرفوض أساساً من المعنيين، كونه لا يعطي الشرعية التي يعطيها القانون ويضمنها.

> **الحكومة الزمت نفسها في «ورقة الإصلاحات» بأن القانون الرقم 462 يحتاج إلى مراجعة وتحديث**

ولعل ما جرى أخيراً مع عمال مؤسسة كهرباء لبنان يعكس جانباً من هذه الإشكالية. فالاعتراضات طاولت الغموض المحيط بمستقبل المؤسسة والقانونية المرتبطة بعملية إعادة الهيكلة. وهذا ما يعيد النقاش إلى نقطة البداية: فكلّما تأخّر تحديث القانون، ازدادت الحاجة إلى تفسير مواده أو الاجتهاد في تطبيقها على واقع لم يكن قائماً عند صدوره، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من الخلافات القانونية والإدارية ويعرقل المسار الإصلاحي المرجوّ.

ولا يمكن إغفال أن تعديل القانون كان سيشكّل أيضاً فرصة لإعادة تقييم التجربة التي عاشها القطاع خلال العقدين الماضيين. فمنذ صدور القانون عام 2002، لم تُنشأ الهيئة الناظمة إلا بعد أكثر من عشرين عاماً، ولم يُنفّذ الجزء الأكبر من الإصلاحات التي نصّ عليها، فيما تغيّرت الأولويات والظروف الاقتصادية والمالية بصورة كاملة. وكان من الطبيعي أن تترافق إعادة إطلاق ورشة الإصلاح مع مراجعة لهذه التجربة، وتحديث النص بما ينسجم مع الواقع الجديد، بدلاً من الانطلاق مباشرة إلى إعادة هيكلة القطاع استناداً إلى قانون يعود إلى مرحلة مختلفة تماماً.

وهكذا، تبدو الحكومة وكأنها تسير بعكس التسلسل الذي رسمته بنفسها. فبدلاً من أن يقود القانون عملية الإصلاح، بات الإصلاح يسبق القانون، وباتت إعادة هيكلة قطاع الكهرباء تُنفّذ استناداً إلى إطار تشريعي تعترف الحكومة نفسها بأنه يحتاج إلى مراجعة وتحديث. وهذا يطرح سؤالاً أساسياً: إذا كان قانون 462 لم يعد كافياً لتنظيم قطاع الكهرباء بعد كل التحوّلات التي شهدها، فلماذا تأجّل تحديثه، فيما تُبنى عليه اليوم أهم عملية إعادة هيكلة يشهدها القطاع منذ أكثر من عقدين؟ وهل إقرار سياسة قطاع بأكمله وإنشاء شركات وتقسيم مؤسسات أسهل من تحديث بعض المواد القانونية؟ هذه المفارقة وحدها تختصر المسار الذي اختارته الحكومة في أحد أكثر الملفات حساسية وأهمية. وإن كان من مبرّر لكل ما يجري، فهو غالباً ما سيتبيّن لاحقاً فإمّا سيكون بسبب من تغليب المصالح والمنافع الخاصة على المصلحة العامة وإمّا بسبب محاولة تحقيق «إنجازات» قبل فوات مدة الوزير والحكومة الرسمية.

أخبار

«تعليق المهل» يدخل حيّز التنفيذ

دخل قانون تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، حيّز التنفيذ بعدما نُشر القانون الذي أقرّه مجلس النواب أخيراً، في الجريدة الرسمية. والهدف منه معالجة تعثّر قيام الأفراد والمؤسّسات بالإجراءات المترتّبة عليهم والمنصوص عنها في القوانين وفي العقود، خلال فترة الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب في الأشهر الماضية. وتعليق المهل يمنح أصحاب الحقوق وقتاً إضافياً يوازي مدّة التعليق، لأنه يوقف احتساب المهل القانونية والقضائية والإدارية والعقدية والضريبية خلال الفترة المحدّدة، على أن يُستأنف احتساب الجزء المتبقّي منها بعد انتهاء التعليق، من دون أن تبدأ المهلة من جديد. وهذا الأمر يشمل تسديد الضرائب وعقود الخدمات في الإدارات العامة وعقود التشغيل والمهل القضائية وسواها.

وينصّ القانون على تعليق سريان المهل خلال الفترة الممتدّة من 1 آذار ولغاية 31 تموز 2026 ضمناً، على أن تعود هذه المهل إلى السريان بعد انتهاء فترة التعليق، وتُستكمل من النقطة التي توقّفت عندها. ويشمل التعليق المهل القانونية والقضائية والإدارية والعقدية، إضافة إلى المهل الضريبية، مثل المهل المرتبطة بتقديم التصاريح أو تسديد بعض المستحقات أو الاعتراض والمراجعة، وفقاً لطبيعة كل مهلة والنصّ الذي ينظّمها. إلا أن ذلك لا يعني إعفاء المكلّفين من الضرائب أو إسقاط المستحقات، بل تأجيل احتساب المهلة وحماية المكلّف من النتائج المترتّبة على انقضائها خلال فترة التعليق.

ويطاول القانون أيضاً مهل المراجعات والطعون وممارسة الحقوق الناشئة عن العقود، بما يمنع سقوط الحق لمجرّد عدم استعماله خلال الفترة المشمولة. وفي المقابل، استثنى القانون بعض المهل الخاصة، ولا سيما تلك المرتبطة بالحرية الشخصية والأحوال العائلية، إضافة إلى المهل التي يترك القانون تقديرها للقاضي، نظراً إلى طبيعتها الخاصة وعدم مُلاءمة إخضاعها لتعليق شامل.

خلافات متفاقمة في «مجلس الكهرباء»

في موازاة الحديث عن إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان، تتصاعد داخل المؤسسة خلافات إدارية ورقابية تعكس حجم الإشكالات التي لا تزال تعانيها. فقد وجّه المراقب المالي كتاباً إلى وزير الطاقة ورئيس مجلس الإدارة، اتّهم فيه عدداً من أعضاء المجلس بعرقلة عمل الرقابة المالية والحد من صلاحياتها، معتبراً أن بعض الممارسات تتعارض مع الأنظمة والقوانين النافذة. كما أثار ملاحظات تتعلّق بآليات اتخاذ القرارات، والتواصل مع البنك الدولي والاستشاريين، وإدارة اجتماعات مجلس الإدارة، إضافة إلى مسائل مرتبطة باستقلالية الرقابة المالية وآليات التدقيق داخل المؤسسة. وخلص إلى المطالبة بوقف عدد من الإجراءات وسحب بعض المستندات المقدّمة إلى البنك الدولي إلى حين معالجة الإشكالات القانونية والإدارية التي أثارها. ويعكس هذا الكتاب وجود خلافات كبيرة وجوهرية داخل مؤسسة كهرباء لبنان، لا تقتصر على الجوانب الإدارية، بل تطاول ملفات الرقابة المالية والحوكمة وتوزيع الصلاحيات، وهي من أبرز الركائز التي يُفترض أن يقوم عليها أي مسار إصلاحي داخل المؤسسة.

تقرير

جزين تَسلم من الحرب... ولا تَنجو من تداعياتها

(هيثم الموسوي)

تبدو جزين اليوم نموذجاً لمنطقة لم تصبها الحرب عسكرياً، لكنها تلقّت ضربة اقتصادية قاسية، أصابت القطاعات السياحية والإنتاجية فيها

رضا صوايا

بقيت جزين خارج دائرة الاعتداءات الإسرائيلية. لكنّ الجغرافيا كانت كافية لتفرض عليها واقعاً اقتصادياً قاسياً. فالمدينة وجوارها، اللذان لطالما شكّلا ملاذاً صيفياً لعشرات الآلاف المقيمين والمغتربين، يدفعان اليوم ثمن موقعهما، بعدما بات كثيرون يتجنّبون التوجه إليهما، بفعل المخاوف الأمنية والنفسية المرتبطة بالحرب، ولا سيما مع تكرار استهداف السيارات على أوتوستراد الجنوب، وتحليق المسيّرات فوقه بشكل دائم.

لم تعد الأزمة في جزين مرتبطة بالواقع الأمني المباشر، بل بصورة ذهنية ترسّخت لدى شريحة واسعة من اللبنانيين، مفادها أن كل ما يقع جنوب بيروت أصبح منطقة غير آمنة. هذه الصورة انعكست انهياراً في الحركة السياحية، وإلغاءً للحجوزات والأعراس، وتراجعاً في الاستهلاك، لتجد المؤسسات السياحية والإنتاجية نفسها في مواجهة موسم يكاد يكون الأسوأ منذ سنوات، رغم أن المدينة والقرى المحيطة بها بقيت بمنأى عن الاستهداف.

يقول صاحب مشروع «L'etoile du Loup»، دياب عون، إن «الموسم مضروب بنسبة 95%، والناس يتجنبون زيارة المنطقة بسبب موقعها الجغرافي، رغم أنها آمنة وبعيدة عن الاستهدافات». ويلفت إلى أن «الحركة السياحية توقفت بالكامل وألغيت العديد من الأعراس والحجوزات». هذه المعطيات دفعته إلى صرف العاملين لديه والإبقاء على موظف واحد فقط.

ويؤكد عون أن ما أصاب الجنوب انعكس مباشرة على جزين. فـ«الدمار الواسع والنزوح الكبير حرما المنطقة من جزء أساسي من زوارها الذين كانوا يقصدونها من البلدات الجنوبية المجاورة، سواء من المقيمين أو المغتربين، فيما غاب مغتربو جزين الذين يشكّل حضورهم ركيزة أساسية للموسم الصيفي».

الصورة نفسها يرسمها مدير مشروع «La Maison de la Forêt» في بكاسين، حسين منصور، الذي يؤكد أن السياحة في جزين «باتت صفراً، رغم أن المنطقة تبعد نحو خمسين كيلومتراً عن الحدود». ويوضح أن «إحدى المشاكل الأساسية تتمثّل في المخاوف التي ولّدتها الحرب، ولا سيما بعد استهداف السيارات على أوتوستراد الجنوب أكثر من مرة، ما دفع الكثير من اللبنانيين إلى إلغاء فكرة التوجه جنوباً».

ويشير منصور إلى أن المؤشرات كانت واعدة في بداية الموسم، إذ «كانت حجوزات شهر حزيران شبه مكتملة في عطلات نهاية الأسبوع، مع نسبة إشغال مرتفعة خلال باقي أيام الأسبوع أيضاً. لكن اعتباراً من شهر نيسان بدأت موجة الإلغاءات، وتأجّلت أعراس وحجوزات إلى أيلول أملاً بتحسن الأوضاع، قبل أن تُلغى مجدداً مع استمرار الضبابية الأمنية».

ولا يقتصر تأثير الحرب، بحسب منصور، على العامل الأمني فقط، بل يمتد إلى الواقع الاقتصادي. فـ«الجنوبيون الذين كانوا يشكّلون نسبة كبيرة من زوار المنطقة يعيشون اليوم مأساة النزوح والخسائر، فيما تراجعت القدرة الشرائية للبنانيين عموماً مع ارتفاع كلفة المعيشة، الأمر الذي انعكس انخفاضاً واضحاً في الإنفاق السياحي عاماً بعد عام. كما غاب مغتربو المنطقة، ما زاد من حجم الخسائر. ورغم ارتفاع الكلفة التشغيلية، أبقت المؤسسة أسعارها عند مستوى منتصف الموسم» في محاولة لجذب الزوار، لكن ذلك لم ينجح في تعويض الغياب الكبير.

> **بين غياب المغتربين وتراجع السياحة الداخلية وانكماش القدرة الشرائية تخوض المدينة معركة الحفاظ على اقتصادها المحلي**

أمّا صاحب مشروع «Blue Jay Valley»، زاهي الطويل، فيشرح أن الاعتماد الأساسي كان دائماً على الزوار القادمين من مختلف المناطق اللبنانية، إضافة إلى المغتربين، إلا أن هؤلاء غابوا هذا العام بصورة كبيرة، ما جعل «نسبة العمل لا تتجاوز 40% من المُعدّلات المعتادة». ويلفت إلى أن «الكثير من الحجوزات الغيت، حتى إن العديد من أبناء جزين المقيمين في بيروت فضّلوا تأجيل زياراتهم بسبب القلق من الطريق والأوضاع الأمنية».

ويحذّر الطويل من أن الأزمة لن تنتهي مع انتهاء الصيف، بل ستُلقي بثقلها على الموسم الشتوي أيضاً. فـ«المؤسسات السياحية تعتمد عادة على مداخيل الصيف لتغطية نفقات الشتاء، من رواتب الموظفين إلى المصاريف التشغيلية، ما يعني أن الخسائر الحالية ستنعكس على الأشهر المقبلة، وقد تهدّد استمرارية عدد من المشاريع».

ولم تسلم القطاعات الإنتاجية بدورها من تداعيات الحرب. ويوضح مدير شركة «J.Grove» المتخصّصة في صناعة المونة الطبيعية، عصام بو راشد، أن «الآف النازحين استقرّوا في جزين، لكن الظروف هذه المرة تختلف عن موجات النزوح السابقة حين ساهم النازحون في تنشيط الحركة الاقتصادية. فالكثيرون وصلوا بعدما فقدوا كل شيء، فيما استنزف آخرون مُدّخراتهم في إعادة إعمار منازلهم بعد وقف إطلاق النار السابق، ما جعل قدرتهم الشرائية أضعف من السابق».

ويشرح بو راشد أن الحرب أثّرت على العمل الزراعي. فـ«الشركة تعتمد على التعاون مع أصحاب البساتين الذين يتولون الاهتمام بأراضيهم، بينما تتكفّل هي بقطاف المحاصيل وتصنيعها. إلا أن كثيراً من أصحاب الأراضي امتنعوا عن التوجه إلى بساتينهم بسبب القلق، رغم أن المنطقة لم تشهد أي استهداف مباشر، فيما فضّل آخرون ممن يقيمون في بيروت عدم الحضور، الأمر الذي حمّل الشركة أعباءً إضافية وكلفة تشغيلية أكبر».

ويضيف أن المصاريف ارتفعت في وقت تراجعت فيه المبيعات بشكل حادّ، مع تعطّل التصدير إلى الخارج أيضاً، بسبب أزمة الشحن. فـ«في أوقات الحرب، يتغيّر سلوك المستهلك، ويتحوّل الإنفاق إلى أولويات الطوارئ، إذ يسعى الناس إلى تأمين أكبر كمية ممكنة من المواد الغذائية الأساسية بأقل كلفة، بينما يتراجع الطلب على المُنتجات الصحية، كما تلك التي نصنعها، مهما بلغت جودتها».

هكذا، تبدو جزين اليوم نموذجاً لمنطقة لم تصبها الحرب عسكرياً، لكنها تلقّت ضربة اقتصادية قاسية. فالخوف سبق الزوار، وأفرغ المؤسسات السياحية من روادها، فيما امتدّت التداعيات إلى الزراعة والإنتاج المحلي. وبين غياب المغتربين، وتراجع السياحة الداخلية، وانكماش القدرة الشرائية، تخوض المدينة معركة الحفاظ على اقتصادها المحلي، في انتظار أن تستقر الأحوال ويستعيد اللبنانيون ثقتهم بالطريق المؤدّية إلى واحدة من أجمل مناطق لبنان.

تقرير

تحالف «حماية الملاحة»: السعودية تكرّر نفسها في اليمن

لقمان عبد الله

يثير إعلان السعودية تشكيل تحالف بحري جديد لحماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، جملة من التساؤلات حول فرص نجاحه، خصوصاً أن هذه المبادرة تأتي بعد سلسلة طويلة من التحالفات والعمليات العسكرية التي قادتها قوى كبرى في اليمن، وانتهت جميعها إلى الإخفاق في تحقيق أهدافها المُعلنة. فمع تصاعد العمليات اليمنية في البحر الأحمر، إسناداً لقطاع غزة، بادرت الولايات المتحدة إلى تكوين تحالف «حارس الازدهار» الذي شاركت فيه نحو 20 دولة، في حين أنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة «أسبيدس» العسكرية لحماية الملاحة. كما انتشرت في بحر العرب وخليج عدن تشكيلات بحرية أميركية مُتخصّصة، من بينها «فرقة المهام 51» التابعة للأسطول الخامس الأميركي، والمعنيّة بمكافحة التهريب وحماية مضيقَي هرمز وباب المندب وقناة السويس.

ولم يقتصر الأمر على التحالفات البحرية، بل قادت الولايات المتحدة وبريطانيا حملتَين عسكريتَين مباشرتَين ضدّ اليمن - الأولى في عهد الرئيس السابق، جو بايدن، والثانية في عهد الرئيس الحالي، دونالد ترامب -، كان الهدف المُعلن منهما إعادة فتح باب المندب أمام السفن الإسرائيلية أو تلك المرتبطة بإسرائيل. ورغم ما تمتلكه القوتان الأميركية والبريطانية من حاملات طائرات، ومدمّرات، وغواصات، وأنظمة دفاع جوي واستخبارات متطوّرة، فإنها لم تستطع فرض واقع ميداني جديد في البحر الأحمر، كما لم تنجح في كسر الحصار الذي فرضته «أنصار الله» على الملاحة الإسرائيلية، لتنتهي هذه المواجهة إلى تفاهم بين واشنطن وصنعاء، في حين بقيت تل أبيب تواجه تبعات الحصار البحري.

اليوم، تعيد السعودية تبنّي الخيار نفسه، ولكن في ظروف تختلف جذرياً عن تلك التي رافقت إطلاق «عاصفة الحزم» عام 2015. ففي ذلك الوقت، قادت المملكة تحالفاً عسكرياً ضمّ 17 دولة، مستفيدةً من هامش سياسي وعسكري أوسع بكثير ممّا تمتلكه اليوم. وعلى الرغم من امتلاكها ذلك الهامش، فإن الحرب التي شنّتها على اليمن في العام المذكور، وأصرّت على إطالتها لسنوات، انتهت من دون تحقيق أهدافها المُعلَنة، فيما لم يبقَ من «التحالف العربي» سوى «المجلس الرئاسي» برئاسة رشاد العليمي، وظلّت «أنصار الله» الطرف المسيطر على العاصمة صنعاء والمحافظات التي تضمّ معظم الكتلة السكانية في اليمن.

> **قد تكون الرياض أرادت غطاء سياسياً وليس فاعلية عسكرية من التحالف الجديد**

أمّا التحالف الذي أعلنته السعودية اليوم، فيبدو ميتاً قبل ولادته؛ فالدول الـ14 التي أعلنت تأييده لا تشكّل قوة بحرية متجانسة، في حين أن دول الخليج نفسها تواجه بدورها حصاراً نتيجة إغلاق مضيق هرمز. أمّا البلدان ذات الثقل العسكري، كتركيا ومصر وباكستان، فمن المشكوك فيه أن تنخرط في مواجهة بحرية مباشرة، بعدما أظهرته التجربة الأميركية والأوروبية من ارتفاع في الكلفة وصعوبة في تحقيق الأهداف في هكذا مواجهات. وبالنسبة إلى بقية الدول المشاركة، فإن معظمها لا يمتلك أصلاً قوات بحرية قادرة على إحداث تحوّل عملياتي في البحر الأحمر. وعليه، من المُرجّح أن تعتمد السعودية، مثلما فعلت في تحالفات سابقة، على إدارة العلاقات بصورة ثنائية مع كلّ دولة، والاستفادة من إدراج اسمها ضمن إطار التحالف الوليد، إذ تعتقد المملكة أن من شأن ذلك أن يمنح مبادرتها غطاء سياسياً أوسع، حتى وإن بقيت المساهمات الفعلية فيها محدودة أو رمزية.

ويأتي هذا في وقت باتت فيه موانئ المملكة على البحر الأحمر رهينة حصار موازٍ أعلنته «أنصار الله»، وهو ما أفقد ورقة تجاوز مضيق هرمز جزءاً كبيراً من قيمتها الاستراتيجية. وكانت السعودية، تباهت، خلال الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، بامتلاكها بديلاً من «هرمز» متمثّلاً في خط أنابيب «شرق - غرب» الممتدّ إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، والذي مكّنها من تصدير نحو خمسة ملايين برميل من النفط يومياً. غير أن ذلك الإنجاز اللوجستي لم يكن كافياً لتأمين المصالح السعودية؛ إذ سرعان ما استغلّت صنعاء تبدّل الظروف الإقليمية لإطلاق معركة كسر الحصار على اليمن، محذّرةً من أن استمرار القيود على الموانئ اليمنية سيقود إلى توسيع دائرة الاستهداف لتشمل نظيرتها السعودية.

وعلى الرغم من أنه كان في وسع الرياض، إثر ذلك، تغيير مقاربتها تجاه صنعاء، والبحث عن تسوية تعالج جذور الأزمة، إلا أنها اختارت المضيّ في طريق التصعيد، وصولاً إلى إعلانها أخيراً التحالف البحري الجديد. وتجيء هذه الخطوة في وقت لم تتمكّن فيه واشنطن نفسها من إعادة فتح مضيق هرمز بالقوة، واكتفت العواصم الأوروبية، من جهتها، بالحديث عن مبادرات وتحالفات لتأمين الملاحة أو إزالة الألغام البحرية، من دون الإقدام على خطوات عسكرية مباشرة، رغم الدعوات المتكرّرة التي أطلقها ترامب إلى حلفائه للمشاركة في مثل هذه العمليات.

ومن هنا، يبقى السؤال: إذا كانت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وتحالف «حارس الازدهار»، وبعثة «أسبيدس» الأوروبية، بكلّ ما امتلكته من إمكانات بحرية وعسكرية، لم تتمكّن من فرض واقع جديد في البحر الأحمر، فما الذي يجعل التحالف السعودي الجديد قادراً على تحقيق ما عجزت عنه تلك القوى؟

صنعاء تقدّر خسائر الحرب والحصار السعوديَين بـ1,1 تريليون دولار

صنعاء - رشيد الحداد

كشفت حكومة صنعاء عن ارتفاع الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي خلّفها العدوان والحصار السعوديان على اليمن منذ عام 2015، إلى 1,13 تريليون دولار. وبيّنت وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، في مؤتمر صحافي عقدته في صنعاء، أمس، أن تلك الأضرار لم تقتصر على قطاع بعينه، بل شملت جميع القطاعات الحيوية، مشيرة إلى أن «خسائر التجارة الخارجية بلغت 111 مليار دولار، والصناعة 82,5 مليار دولار، والزراعة والثروة الحيوانية 111 مليار دولار، والنفط والمعادن 57 مليار دولار، إضافة إلى خسائر كبيرة في قطاعات النقل تجاوزت 27 مليار دولار، فضلاً عن الخسائر في قطاعات الكهرباء، والطاقة، والسياحة، والثروة السمكية، والاتصالات، والصحة، والمياه، وهو ما يعكس حجم التأثير الذي أصاب بنية الاقتصاد الوطني بكامل مكوّناته».

وأكدت الوزارة أن «حجم الدمار الذي طاول البنية التحتية الاقتصادية كبير، وجريمة العدوان لا يمكن أن تسقط بالتقادم»، مشيرة إلى أن تداعيات تلك الجريمة المنظّمة انعكست بصورة مباشرة على حياة المواطن ومستوى معيشته، حيث أصبح اليوم ملايين المواطنين اليمنيين يواجهون خطر المجاعة. وأيّدت الوزارة إجراءات تثبيت معادلة «الحصار بالحصار»، وانتزاع كامل حقوق اليمن المشروعة، معيدةً، بذلك، فتح ملف تعويضات الحرب باعتباره أحد المطالب الرئيسة التي تطرحها صنعاء للتوصّل إلى اتفاق ترفع بموجبه الأخيرة حصارها البحري عن الرياض.

وفي سياق متّصل، أعلنت قوات صنعاء، في بيان، تمكّنها، خلال الساعات الماضية، من إجبار ثماني ناقلات نفط سعودية على الالتفاف عبر مسار رأس الرجاء الصالح.

يعنيون يحتمون من المطر الغزير أثناء تظاهرة ضد التحالف البحري السعودي في صنعاء (أ ف ب)

على الغلاف

عودة إلى حيلة تعليق الهجوم

ترامب عالق في «دوّامة إيران»

طهران - **محمد خواجوئي**

في وقت كانت فيه وسائل الإعلام الأميركية تتحدّث عن نية الولايات المتحدة وإسرائيل مهاجمة البنية التحتية للطاقة في إيران، نهاية الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فجأة، أنه «لغى في الوقت الراهن» هذا الهجوم، زاعماً أنه فعل ذلك بعد «طلب من إيران ودول الشرق الأوسط»، مشترطاً التوصّل «بسرعة» إلى اتفاق يشمل «إعادة فتح مضيق هرمز فوراً وبشكل كامل وشامل»، وإنهاء ما وصفه بـ«التهديد النووي الإيراني».

وهذه ليست المرّة الأولى، خلال الأشهر الأخيرة، التي يقول فيها ترامب، بعد تهديدات أوّلية بشنّ هجوم واسع على إيران، إنه سيمنح الدبلوماسية فرصة. ومع أن هذا أحد أساليبه المعروفة لانتزاع تنازلات من الطرف المقابل عبر ممارسة الضغط عليه، فإنه يُعكس في الوقت نفسه تردّده في كيفية مواجهة إيران، والذي يجعله يتأرجح باستمرار بين الحرب والمفاوضات.

ويبدو أن تشدّد لهجة ترامب، والرهان على التهديد بمهاجمة البنية التحتية للطاقة في إيران، كانا من نتائج اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالرئيس الأميركي، الأسبوع الماضي، في واشنطن. وبالفعل، نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مسؤولين إسرائيليين استياءهم من قرار إلغاء الهجوم. وقولهم إنه «من الصعب الاستعداد والتخطيط بجدية للمستقبل مع الطريقة التي يدير بها ترامب الأمور»، وإن «غالبية المحادثات تدور حالياً حول مضيق هرمز، ولا تعرف مصير بقية القضايا». فهناك استفهام بشأن مخزون اليورانيوم في إيران، وتعهّدات إدارة ترامب بشأن سلوك طهران».

وكانت دفعت المخاوف من تداعيات مهاجمة المنشآت النفطية الإيرانية، ومن بينها تهديد إيران بالردّ بالمثل واستهداف منشآت الطاقة في المنطقة، حلفاء آخرين لواشنطن، بينهم السعودية، إلى التحرك لاستدراك الخطر. وفي هذا السياق، أفاد موقع «أكسيوس»، أمس، بعد دقائق من تصريحات ترامب بشأن إلغاء الهجوم، بأن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، طلب من الرئيس الأميركي، في اتصال هاتفي، خفض التوترات، والامتناع عن شنّ هجوم واسع على إيران. وأكدت وكالة الأنباء السعودية «واس» ذلك الخبر، مشيرة إلى أن ابن سلمان وترامب بحثا «التطورات في المنطقة وخفض التوترات»، فيما شدّد الأول على «ضرورة إعطاء الأولوية للحوار من أجل خفض التوتر». وبحسب التقرير، أكد ولي العهد السعودي أيضاً «أهمية بذل كلّ الجهود الممكنة لتحقيق الهدوء الذي يمهّد الطريق أمام الحلول الدبلوماسية، ويحُول، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، دون اتساع رقعة حرب ستؤثر في الأمن والاستقرار الدوليين».

وجرت محادثة ابن سلمان وترامب غداة تحذير وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، مساء أول من أمس، من أن أي هجوم أميركي أو إسرائيلي سيُقابَل بـ«ردّ حازم» من جانب إيران، ونقل خلال اتصالات أجراها مع مسؤولين في عدد من دول المنطقة، من بينهم نظيره السعودي، فيصل بن فرحان، وقائد الجيش الباكستاني، عاصم منير -بوصف الأخير- وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة.

ويبدو أن جهود الأطراف الإقليمية اقتصرت، حتى الآن، على الحؤول دون تصعيد التوترات والوصول مجدّداً إلى الحرب الشاملة، من دون ظهور مؤشرات جدية إلى الآن على طرح مبادرة دبلوماسية لإحياء مذكرة التفاهم الموقّعة في 18 حزيران بين إيران والولايات المتحدة. ومع ذلك، يبدو أن جهود الأطراف الوسيطة لإحياء المفاوضات ستتزايد خلال الأيام المقبلة.

وبالعودة إلى تعليق الهجوم، يبدو أن سببه الحقيقي هو مأزق ضيق الخيارات لدى ترامب. إذ نقلت مجلة «بوليتيكو» عن مسؤولين في الإدارة والبيت الأبيض أن «فريق ترامب بات يعتقد أنه من غير المرجّح التوصّل إلى مخرج مناسب للأزمة قبل انتخابات تشرين الثاني» النصفية للكونغرس، في إشارة إلى الإحباط الذي يسود البيت الأبيض. أمّا صحيفة «نيويورك تايمز»، فنقلت عن «مسؤولَين إيرانيَّين» أن قادة «الحرس الثوري» وضعوا سراً، خلال وقف إطلاق النار القصير، خططاً مع قادة «الميليشيات الحليفة» لكيفية توسيع نطاق الحرب، وزيادة كلفتها على الولايات المتحدة، وأن «الهجمات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط -التي استُهدف فيها حلفاء واشنطن- تأتي ضمن الخطة السرية التدريجية التي تقضي باستخدام حلفاء إيران لتصعيد الهجمات، إذا ما كثّفت أميركا عملياتها العسكرية». وتطرّقت الصحيفة، في هذا السياق، إلى العمليات التي استهدفت منشآت في السعودية ومصر والأردن، معتبرةً ذلك «توسيعاً لرقعة الحرب الجارية في المنطقة».

ويأتي ذلك في وقت أبلغت فيه مصادر مطلعة «الأخبار»، في وقت سابق، بأن إيران، اقترحت خلال مفاوضاتها مع سلطنة عُمان، وبعد رفضها اقتراح تولّيها والسلطنة، كلٌّ على حدة، السيطرة على ممرّات العبور عبر مياههما الإقليمية في مضيق هرمز، أن يمرّ مسار الدخول إلى المضيق عبر المياه الإقليمية الإيرانية، فيما يمرّ مسار الخروج منه بشكل مشترك عبر المياه الإيرانية والعمانية، بما يتيح لإيران بسط سيطرتها على مسارَي الدخول والخروج.

> **«نيويورك تايمز»: طهران وضعت خطة سرية لتوسيع الحرب بهدف رفع كلفتها على ترامب**

وفي هذا السياق ذكر تورارة الخارجية الإيرانية في بيان، أمس، أن «مفاوضاتنا مع سلطنة عُمان بشأن مضيق هرمز ليست جديدة، ونحن ملزمون بالتعاون للتوصّل إلى آلية عبور للسفن»، إلا أنها أكدت أنه «لا يمكن أن يعود الوضع في مضيق هرمز كما كان قبل الحرب». وتابعت: «نبحث حالياً مع عُمان مساراً للعبور في مضيق هرمز بحيث لا يكون المسار الشمالي ولا الجنوبي، لكن المسار الذي نبحثه الآن يجب أن يؤمّن مصالحنا المشتركة».

وفي وقت زعمت فيه بعض وسائل الإعلام، بالتزامن مع تصريحات ترامب بشأن إلغاء الهجوم على إيران، أن عراقجي وافق على مقترح تسوية أعدّه الوسطاء القطريون والولايات المتحدة بشأن آلية إعادة فتح مضيق هرمز، وصفت وكالة «فارس» التابعة لـ«الحرس الثوري الإيراني» هذه التقارير بالكاذبة، وأكدت أنه لم يتمّ التوصّل إلى أيّ اتفاق بشأن إعادة فتح المضيق. ونقلت «فارس» عن مصدر عسكري قوله: «ما دامت الإجراءات العدائية الأميركية مستمرة سيظلّ مضيق هرمز مغلقاً، ولن يكون عبور السفن ممكناً، إلا عبر المسار المُعلَن، وبعد الحصول على إذن من القوة البحرية التابعة للحرس الثوري».

إيران لن تفتح مضيق هرمز إلا بشروطها (صن الويب)

جولة في جزر «هرمز»: من سيفكّ عقدة المضيق؟

هرمز - **مهرداد خليلي**

مع استمرار التهديدات التي يطلقها، من حين إلى آخر، الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشنّ «ضربة شاملة» على البنى التحتية الإيرانية، وما يرافقها من تسريبات عن احتمال احتلال جزر إيرانية في مضيق هرمز، يسيطر الهدوء الحذر على تلك الجزر المطلّة على المضيق. وفيما تستمرّ الحياة اليومية في جزيرتَي «قشم» و«هرمز» اللتَين جالت فيهما «الأخبار»، تتكدّس عشرات السفن بمختلف أنواعها في عرض البحر في انتظار مصيرها، وتُلحظ أيضاً مستهدفة في المحيط، تبدو خالية من بحّارتها ومتروكة في جزيرة قشم، يخيّم الهدوء على أرجاء المنطقة التي كانت تعجّ عادة بالسياح الوافدين من مختلف المحافظات الإيرانية ومن الخارج خلال فصل الصيف. هنا، تخلو الشوارع من زحمها المعهود، فيما تغيب مظاهر العسكرة أو الحضور الأمني الثقيل.

يقول حسين، وهو صاحب مطعم في قلب قشم: «منذ اندلاع الحرب في شباط الماضي، شهدنا تراجعاً في حركة اقتصاد الجزيرة بفعل الضربات الأميركية، غير أننا تكيّفنا مع هذا الواقع المستجدّ». ويضيف أن سكان قشم باتوا يسمعون بشكل دائم الأصوات الناجمة عن الاشتباكات البحرية، فضلاً عن استهدافات الأخيرة التي طاولت نقاطاً عدّة في أطراف الجزيرة، مشيراً إلى أن «الضربة الأخيرة التي أصابت منزلاً سكنياً في ضواحي قشم صدمتنا جميعاً؛ فالمنطقة المستهدَفة يقطنها فقراء وتخلو تماماً من أيّ منشأة عسكرية، ولا نفهم جدوى استهداف بيتٍ كهذا».

على الامتداد الجنوبي لساحل قشم، قبالة الجزء الشمالي لجزيرة لارك، تُسجّل حركة نشطة للسفن العملاقة وناقلات النفط المتّجهة شرقاً وغرباً، والملتزمة بالمسار المائي الذي حدّده «الحرس الثوري الإيراني» كـ«ممرّ آمن» للملاحة عبر المضيق. في أحد أزقّة الجزيرة، يروي لنا أحمد، الذي كان يمتهن الصيد ويعمل حالياً سائق أجرة، تحوّلات حياته بعد الحرب، قائلاً: «أمضيتُ سنوات طويلة في البحر كصياد، لكن ظروف الحرب استحال معها الصيد في البحر، ما اضطرّني إلى تغيير عملي». ويضيف أن «حرس الثورة» في المنطقة يحذّرنا باستمرار من خطورة الإبحار، لكنه يترك لنا حرية القرار شريطة تحمّل مخاطر تبعات ذهابنا. لذلك، فضّل غالبية الصيادين سحب قواربهم وإيقاف نشاطهم».

على مقربة من الشاطئ، تتراصف قوارب الصيّادين المتوقفة. يشير أحمد بيده نحو رصيف الصيادين المدمّر، قائلاً: «استهدفوا هذا الرصيف قبل أيام بحجة وجود قوارب سريعة تابعة للحرس الثوري. وحتى لو صحّت ادعاءاتهم، هل يبرّر ذلك تدمير مصدر رزق الصيادين بالكامل؟». وحول الموقف من الحصار وإغلاق المضيق، يقول أحمد: «نطمح إلى العيش بكرامة وهدوء كما كان الوضع سابقاً. ونحن نطلب من الحكومة اهتماماً أكبر بأوضاعنا، لكننا في الوقت نفسه نؤيد فرض السيادة الكاملة لبلادنا على مضيق هرمز. هذه أرضنا منذ القدم، ولن نرضى بأقلّ من أن تكون اليد العليا هنا لإيران، وسنصبر حتى تحقيق هذا الهدف، حتى لو تطلّب الأمر ترك مهنتنا لمدة طويلة».

أمّا في جزيرة هرمز، فلا يختلف المشهد كثيراً؛ إذ يتابع الأهالي تطورات الميدان بترقّب شديد، من دون أن يمنعهم ذلك من متابعة حياتهم اليومية. في شوارع الجزيرة، يمكن ملاحظة عناصر «الحرس الثوري» المسلّحين وهم يتجوّلون في الطرقات، في حين يُمنع التقدّم نحو مواقعهم أو إجراء مقابلات معهم نظراً إلى حساسية الوضع الأمني. ورغم هذه القيود، يبدو الانصهار جلياً بين المجتمع المحلي والقوات العسكرية المدافعة عن الجزيرة. يقول محمد رضا، وهو صاحب محل صغير هناك ورغم مغادرة عدد ضئيل من العائلات، فإن الغالبية العظمى آثرت البقاء في منازلها ومواجهة المخاطر، لأننا لا نريد ترك بيوتنا وأرضنا». أمّا جزيرة لارك، التي تُعدّ خط المواجهة الأول والنقطة المتقدّمة في المضيق، فقد مُنعت الوفود الإعلامية من دخولها بعد إعلانها منطقة عسكرية مغلقة بالكامل.

> **أعلنت جزيرة لارك منطقة عسكرية مغلقة بالكامل**

في طريق العودة من قشم، تتكثّف في الاتجاهَين مشاهد السفن العملاقة والناقلات، التي تبقى في حال انتظار امتدّت لأشهر نتيجة إغلاق مضيق هرمز من جهة، وفرض الحصار البحري على إيران من جهة أخرى، ومع هبوط الليل على المضيق، يرتسم الموقف على شكل سؤال يتردّد كثيراً بين أهالي الجزر: هل تمهّد المفاوضات الدبلوماسية لانفراجة قريبة، أم أن دويّ الانفجارات سيكون هو الحاسم في فكّ عقدة المضيق؟

خيبة مكرَّرة في إسرائيل

لا تزال إسرائيل تعيش «صدمة» تراجع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن تجديد الهجمات على إيران. وفي هذا الإطار، أفادت «هيئة البث» بأن إسرائيل كانت قد استعدّت، مساء أول من أمس، لهجوم أميركي واسع على إيران، يشمل استهداف منشآت الطاقة والبنى التحتية -قبل أن يأمر ترامب بإلغائه-. ورفعت حال التأهب خشية ردّ إيراني. وأشارت «الهيئة» إلى أن قرار ترامب جاء بعد «ساعات عصيبة ومتوتّرة في إسرائيل وفي أنحاء الشرق الأوسط»، منبّهةً إلى أن تصرّفات الرئيس الأميركي «تضرّ بالجاهزية العملياتية وتستنزفها». وأشارت إلى أن هذه هي المرّة الثانية خلال أسبوع التي تُبلغ فيها الولايات المتحدة، إسرائيل، بـ«هجوم مخطَّط له قد يهزّ الشرق الأوسط، قبل إلغائه في اللحظة الأخيرة من دون تفسير».

وأضافت أن آلاف المسؤولين في جيش الاحتلال والمنظومة الأمنية استعدّوا، خلال عطلة نهاية الأسبوع الفائت، لاحتمال تصعيد إقليمي، معتبرةً أنه «من الصعب الاستعداد والتخطيط للمستقبل بشكل جدّي في ظلّ طريقة تعامل ترامب». وفي السياق نفسه، أفادت «القناة 15» العبرية بأن إسرائيل فوجئت بإلغاء الهجمات الأميركية على إيران، وأن «ثمّة اعتقاداً بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى إضعاف قدرة الردع أمام طهران».

أمّا القيادي الإسرائيلي المعارض، أفيغدور ليبرمان، فاعتبر أن «الإيرانيين غير مستعدين للتنازل ولو للحظة واحدة، لا عن البرنامج النووي، ولا عن السيطرة على مضيق هرمز، ولا عن دعم جميع الوكلاء في المنطقة. إنهم يماطلون فحسب». مضيفاً: «لقد تحوّلنا ببساطة إلى جمهورية موز، ولا يُعقل أن يعلن ترامب أننا لن نهاجم إيران، وأن يتحدّث الجميع باسمنا». وبدوره، قال اللواء في الاحتياط، يفتاح رون طال، إنه لا يفهم «طبيعة التقلّبات» الجارية، معتبراً أن ثمّة «فرصة تاريخية، ولا يجوز تفويتها لضرب البنى التحتية الاقتصادية لإيران». وأضاف أنه «ما دام هذا النظام يحكم، فلن نضمن أبداً عالماً من دون قدرة نووية إيرانية. كلّ يوم ننتظره يمنحه فرصة للتعافي». كذلك، نقلت «القناة 14» العبرية عن اللواء في احتياط جيش الاحتلال، أورين سولومون، تعليقه على التصريحات المتناقضة لترامب، بالقول: «يجب على شخص ما أن يوقظ الرئيس. عليه أن يفهم أن أعداء الولايات المتحدة من روسيا والصين يراقبونه، وأن عليه أن يتّخذ قراراً ويقوم بهجوم كبير».

وفي الإطار نفسه، انتقد محلّل صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أداء ترامب، قائلاً إن الأخير «يفتخر بمهارته في صنع الصفقات، لكنه في نهاية المطاف محترف في الكلام الفارغ». وأضاف أن ترامب «يدفع الأمور إلى أقصى حدّ، أملاً أن يتراجع الطرف المقابل أولاً، ثمّ يعلن نصراً عظيماً. ويعطي الإيرانيين فرصة أخرى بطلب من الأطراف».

ورغم إعلان ترامب إلغاء الهجوم، ذكرت «القناة 12» العبرية أن جيش الاحتلال يحافظ على حال تأهّب عالية، وسط اعتقاد بأن «الإيرانيين قد يفاجئوننا بخطوات غير متوقّعة».

(الأخبار)

قضية

معضلة «الأمن القومي» الإسرائيلي [5/1]:

الجنرالات يشخّصون... والسياسيون يطنّشون

يحيى دبوق

تميّز «مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي»، الذي نظّمته مجموعة «يديعوت أحرونوت» بالشراكة مع «معهد بحوث الأمن القومي» أواخر الشهر الماضي، عمّا سبقه، ولا سيما لناحية الشرخ الذي ظهر بين جنرالات سابقين تحدّثوا بلغة «التهديد الوجودي» ووزراء في الحكومة أظهروا استخفافاً بـ«الدبلوماسية» اللازمة لدرء هذا التهديد. فبينما دعا الجنرالات إلى مبادرات سياسية تعيد إلى إسرائيل مكانتها الدولية، وقف وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، على المنصّة ذاتها ليصف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بأنه «ساذج»، والنظام الإيراني بأنه «نازيٌّ لا مكان له تحت الشمس». وفي المقابل، طرح رئيس الأركان السابق والمرشّح الأبرز لرئاسة الحكومة المقبلة، غادي آيزنكوت، مقاربة ثالثة، تقف على الوسط: بين تطرّف الحكومة وعجز المعارضة.

ويختزل هذا التناقض الأزمة التي تواجهها إسرائيل حالياً؛ فهي دولة تمتلك آلة عسكرية فتّاكة، لكنها تفتقر إلى عقل استراتيجي قادر على تحديد الغاية السياسية من استخدام تلك الآلة. وعلى الرغم من إجماع الجنرالات على تشخيص هذه الأزمة، فإن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الذي يواجه محاكمة فساد لم تُحسم بعد، ويقود ائتلافاً لا يصمد إلا بأصوات حزبَي بتسلئيل سموتريتش وبن غفير، ليس في موقع يسمح له بتبنّي توصيات الجنرالات، حتى لو اقتنع بها شخصياً. لا بل إن ما تقترحه المؤسسة الأمنية باعتباره ضرورة استراتيجية، قد يعني بالنسبة إلى نتنياهو تهديداً مباشراً لاستمرار ائتلافه.

في المؤتمر ذاته، قدّم وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش اعترافاً نادراً يخدم تلك القراءة؛ إذ أقرّ بأن الحملة العسكرية في غزة حقّقت نحو 90% من أهدافها، ووصف الإفراج عن أسرى فلسطينيين بأنه «قرار مزّق قلبه»، مستدركاً بأن هذا القرار كان ضرورياً لتفادي تفكّك الحكومة. اللافت أن ذلك الاعتراف صدر عن وزير في قلب الائتلاف، وهو ما يؤكد أنه حتى أشدّ المتشدّدين يجدون أنفسهم مضطرّين، عند لحظة معيّنة، إلى تغليب حسابات التماسك السياسي على الحسم العسكري المطلق.

في السياق نفسه، وضع اللواء درور شالوم، الذي شغل منصب رئيس «الشعبة السياسية الأمنية» في وزارة الأمن حتى وقت قريب، أصبعه على الجرح المركزي حين فصل بين المستويَين التكتيكي والاستراتيجي، إذ قال، في كلمته في المؤتمر، إن جيش الاحتلال حقّق «إنجازات استثنائية على صعيد العمليات والاستخبارات والدفاع الجوي، إلا أن هذه الإنجازات بقيت مُعلّقة في الفراغ، بعدما عجزت المؤسسة السياسية عن تحويل النصر العسكري إلى تسوية دائمة». ولم يتردّد شالوم في وصف خطّة إسقاط النظام الإيراني، عبر ضربات جوية ودعم الأكراد، بأنها «هذيان». وأشار إلى أن إسرائيل قادرة على تأخير البرنامج النووي وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الإيرانية، لكنها «عاجزة تماماً عن تغيير النظام أو فرض إرادتها الاستراتيجية على طهران». وإذ أشار إلى أن إيران تتفاوض مع الولايات المتحدة اليوم على مضيق هرمز، لا على البرنامج النووي، فهو اعتبر أن جنرالات سابقين تحدّثوا بلغة الميداني بـ«ذكاء استراتيجي»، فحوّلت المضيق، الذي يمرّ عبره خُمس إمدادات النفط العالمية، إلى ورقة ضغط تفوق في قيمتها التفاوضية ملفّ التخصيب ذاته، وتمسّ مباشرة الاقتصاد العالمي ومصالح القوى الكبرى.

> **إسرائيل لم تعد قادرة على تحديد ما الذي تريده من حروبها**

في المقابل، تبنّى بن غفير رأياً مناقضاً تماماً لما ذهب إليه شالوم، معتبراً أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الإيرانيون هي «لغة فوّهة البندقية»، في حين اختار سموتريتش لهجة أقلّ حسماً، وإن لم تكن أقلّ تصلّباً، مؤكداً أن إسرائيل لن تَقبل أبداً بالعيش تحت «مظلّة نووية إيرانية»، وواصفاً الملفّ الإيراني بأنه «حرب وجود» لا مجال فيها للمساومة. وهنا تحديداً، يتّضح الفارق بين الخطاب الأمني الذي يقرّ بحدود القوة، والخطاب السياسي الذي يرفع سقف الأهداف إلى حدّ يجعل أيّ نتيجة دون الحسم الكامل أقرب إلى الهزيمة.

من جهته، أكّد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق والمدير الحالي لـ«معهد دراسات الأمن القومي»، اللواء تامير هايمن، أن «إسرائيل لن تتحمّل تجاوز الخطّ الأحمر في التطوّر النووي الإيراني»، لكنه أقرّ، في الوقت ذاته، بأن «الضربة العسكرية المؤلمة لن تدفع الإيرانيين إلى الاستسلام». ورأى أن ما يُعرض على طاولة القرار هو «المزيد من الشيء ذاته»، أي ضربات لا تغيّر الواقع الاستراتيجي، بل تستنزف الموارد وتعمّق العزلة.

ولا تقتصر هذه الفجوة على الدبلوماسي هذا، مثلما عرضه هايمن، على إيران، بل بات ينسحب على أطراف لم تكن مُصنّفة تقليدياً في دائرة الأعداء. فسموتريتش، مثلاً، وصف قطر، الوسيط الذي لعب دوراً محورياً في المفاوضات، بأنها «دولة عدو» ينبغي إعلان العداء لها رسمياً؛ وهو موقف يرى الجنرالات أنه يضيّق مُسبقاً هامش المناورة السياسية الذي يُفترض أن تُستثمر فيه النتائج العسكرية.

هكذا، يتّضح أن ثمّة انفصاماً في بنية القرار الإسرائيلي ذاته؛ فالجنرالات الذين يصنعون الانتصار التكتيكي هم أنفسهم من يقفون لاحقاً ليقولوا إن هذا «الانتصار بلا جدوى ما لم يُتوَّج برؤية سياسية»، فيما يرفض الوزراء، الذين يُفترض أنهم أصحاب القرار، الإصغاء إلى ذلك التحذير. على أن المفارقة أن الشرخ بين الجانبَين لا يبدو قابلاً للردم بمجرّد تغيير الأشخاص؛ فطالما أن حسابات البقاء السياسي هي التي تحكم القرار، وطالما أن الائتلاف الحاكم مرتهن لأصوات ترى في كلّ تنازل خيانة وفي كل تسوية استسلاماً، ستبقى توصيات الجنرالات حبراً على ورق المؤتمرات.

والانفصام ذاك، لا يقتصر على الملف الإيراني، بل يتجلّى أيضاً، وربّما بحدّة أكبر، في التعامل مع الملف اللبناني، حيث لا يواجه الإسرائيليون أزمة ثقة بأنفسهم وقادتهم فحسب، بل بدولتهم ومؤسساتها نفسها، وهذا ما سنعرض له في الجزء الثاني من هذه السلسلة.

الحدث

أزمة تأخير الرواتب: العراق يدفع ثمن «إدمان النفط»

بغداد - **فقار فاضل**

تعكس أزمة تأخير الرواتب في العراق حجم تأثر النموذج الاقتصادي للبلاد، القائم على الاعتماد شبه المطلق على النفط، بالحرب على إيران. فمع استمرار إغلاق مضيق هرمز، وتراجع صادرات الخام بفعل التصعيد الإقليمي، وجدت بغداد نفسها أمام فجوة مالية تهدّد قدرة الدولة على الإيفاء بأهمّ التزاماتها، وفي مقدّمتها رواتب أكثر من تسعة ملايين موظّف ومتقاعد ومستفيد من شبكات الحماية الاجتماعية.

وبحسب وزير المالية، فالح الساري، فإن الالتزامات الشهرية للرواتب تبلغ نحو 6 مليارات دولار، في وقت يُقدَّر فيه عجز السيولة المتاحة لتوفير هذا المبلغ بنحو 40%. واقرّ المتحدّث باسم الحكومة، حيدر العبودي، بدوره، بوجود فجوة كبيرة بين الإيرادات والالتزامات، مشيراً إلى أن الحكومة تبحث عن حلول داخلية، من بينها الاقتراض، من شأنها تجنيب البلاد انهيار انتظام صرف الرواتب. أمّا وزير الصحة، عبد الحسين الموسوي، فأعلن أن الحكومة باتت تقضي معظم وقتها في البحث عن آليات لتأمين الرواتب، وهو ما انعكس حتى على قطاعات حيوية، كالقطاع الصحي، حيث حصلت شركة «كيماديا» لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية على نسبة محدودة من موازنتها.

وفي الإطار نفسه، يؤكد مصدر حكومي، لـ«الأخبار»، أن الأزمة «أكبر ممّا يعتقد كثيرون، ولا يمكن السيطرة عليها خلال شهر أو شهرين»، مشيراً إلى أن «الأشهر المتبقّية من العام الحالي قد تكون الأكثر صعوبة مع استمرار شحّ السيولة وتراجع الإيرادات النفطية». ويلفت إلى أن رئيس الوزراء، علي الزيدي، شكّل لجنة متخصّصة لإدارة الأزمة المالية، مهمّتها إيجاد بدائل مؤقّتة لتجاوز المرحلة، ومنع أيّ اضطراب اقتصادي أو اجتماعي قد ينعكس على استقرار البلاد.

وبحسب تقديرات حكومية، خسر العراق نحو 30 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الماضية، وذلك نتيجة تعطّل تصدير النفط عبر مضيق هرمز، فيما تراجعت صادرات الخام إلى نحو 1,5 مليون برميل يومياً في النصف الأول من العام، بعائدات بلغت 18,5 مليار دولار فقط - وهي أقلّ بكثير من الإيرادات التي بُنيت عليها الموازنة العامّة -. في المقابل، يواصل الإنفاق التشغيلي تضخّمه، بينما يقترب الدين الداخلي من مستويات تُراوح بين 80 و95 مليار دولار، مع اتجاه الحكومة إلى اقتراض أكثر من 2,3 مليار دولار من المصارف المحلّية - بفائدة تبلغ 5,25% -، بهدف تغطية رواتب الأشهر المقبلة.

أزمة الرواتب في العراق تتجاوز نقص السيولة (من الويب)

> **الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط جعل العراق مكشوفاً أمام التطورات الجيوسياسية**

وتلفت النائبة في اللجنة المالية النيابية غفران الشمري، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن البلاد تواجه «عجزاً مالياً حقيقياً» في تأمين الرواتب، مضيفة أن الأزمة كشفت هشاشة الاعتماد على النفط بوصفه المورد الرئيس للدولة. وترى أن «الاقتراض قد يوفّر متنفّساً مؤقتاً، لكنه لا يغني عن تنويع مصادر الإيرادات»، داعية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية تمنع تحوّل الأزمة إلى شلل يصيب مؤسّسات الدولة.

من جهته، يحذّر الخبير الاقتصادي، حسن الزين، في حديث إلى «الأخبار»، من أن العراق قد يدخل «أشهراً عجافاً» إذا ما استمرّ إغلاق هرمز، معتبراً أن غالبية الحلول الحكومية المطروحة حتى الآن لا تتجاوز كونها «معالجات ترقيعية» تفتقر إلى رؤية اقتصادية متكاملة. ويضيف أن «خلفية رئيس الوزراء في قطاع الأعمال لا تكفي وحدها لمواجهة أزمة بهذا الحجم، لأن جذورها تتعلّق ببنية الاقتصاد الريعي، لا بإدارة السيولة فقط».

ولا يختلف عضو «مركز العراق للدراسات»، كاظم الجابري، مع هذا التقييم، منبّهاً، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن أيّ اتجاه لطباعة العملة خيار «رديء وغير مدروس»، قد يقود إلى ضغوط تضخّمية وانخفاض القوة الشرائية. ويشدّد على أن العراق يحتاج إلى إعادة بناء اقتصاده عبر تفعيل الزراعة والصناعة والتجارة والقطاع الخاص، ومحاربة الفساد والمحاصصة، والانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد مُنتِج أكثر قدرة على امتصاص الصدمات.

وفي المقابل، يدافع المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، عن توجّه الحكومة، معتبراً أن «الأزمة ليست أزمة إفلاس، بل أزمة إدارة تدفّقات نقدية فرضتها ظروف استثنائية»، مؤكداً أن «بغداد ستواصل اعتماد مزيج من أدوات التمويل، بينها الاقتراض الداخلي والخارجي وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، مع الاستفادة من الاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على الاستقرار المالي».

إزاء ذلك، يعيش الموظفون والمتقاعدون الذين يعتمدون بالكامل على الرواتب، حالة قلق متصاعدة مع كلّ يوم تأخير، فيما تتزايد المخاوف من أن تتحوّل الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية تمسّ ملايين العراقيين، خصوصاً إذا ما استمرّ التصعيد الإقليمي وتعطّل صادرات النفط. وبينما ترتبط الأزمة الحالية مباشرة بتداعيات المواجهة الأميركية - الإيرانية وإغلاق «هرمز»، فإنها تكشف أيضاً أن العراق، بعد أكثر من عقدين من الاعتماد على العائدات النفطية الضخمة، ما زال يفتقر إلى اقتصاد قادر على الصمود عندما يتوقّف تدفّق النفط، الأمر الذي يجعل مستقبل الاستقرار المالي للبلاد رهينة التطورات الجيوسياسية، فضلاً عن كونه رهينة الإصلاحات المؤجّلة.

رأي

العدوان السعودي - الأميركي على العراق: أسئلة السيادة وتناقضات الرواية

حسام الربيعي *

توقيت الضربات، وغياب الأدلة الفنية المنشورة، والتناقض بين إعلان دعم الحكومة العراقية واستهداف أراضيها، تثير أسئلة مشروعة حول احترام السيادة العراقية وحدود استخدام القوة في القانون الدولي.

لا تكمن خطورة العدوان السعودي – الأميركي الأخير على العراق في حجم الخسائر التي خلّفها فحسب، وإنما في الأسئلة السياسية والقانونية التي أثارها بشأن احترام سيادة الدول، وحدود استخدام القوة. والتناقض بين الخطاب السياسي والممارسة العسكرية. فحق أي دولة في الدفاع عن أمنها القومي حق تكفله قواعد القانون الدولي، إلا أن ممارسته ليست حقاً مطلقاً، بل تقيده مبادئ الضرورة والتناسب واحترام سيادة الدول، مع استنفاد الوسائل السياسية والدبلوماسية كلما كان ذلك ممكناً. كما أن المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وإن أقرت حق الدفاع عن النفس، فإنها لم تجعل منه مبرراً مفتوحاً لتجاوز سيادة الدول أو الإعفاء من تقديم الأساس القانوني الذي يبرر استخدام القوة.

وقد جاء توقيت العملية ليضيف بُعداً سياسياً بالغ الحساسية، إذ تزامنت مع الزيارة الرقيقة لرئيس مجلس الوزراء العراقي، السيد علي فالح الزيدي، إلى المملكة العربية السعودية، وهي زيارة كان يُعوّل عليها في فتح صفحة جديدة من التعاون الأمني والسياسي بين البلدين. ومن هنا يبرز سؤال مشروع: إذا كانت لدى الرياض معلومات استخبارية تؤكد انطلاق الهجمات من الأراضي العراقية، فلماذا لم تُعرض تلك المعلومات على الحكومة العراقية أولاً، بما يتيح لها اتخاذ قبل اللجوء إلى الخيار العسكري؟ إن تقديم الأدلة إلى بغداد كان من شأنه أن يمنحها فرصة الاضطلاع بمسؤولياتها الأمني بين الدول، بدلاً من أن يسبق استخدام القوة المسار السياسي.

وتزداد هذه التساؤلات أهمية في ضوء الموقف الأميركي. فقد أكدت الإدارة الأميركية في أكثر من مناسبة دعمها للحكومة العراقية، والإشادة بجهودها في ترسيخ الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة. إلا أن هذا الخطاب يبدو في موضع اختبار عندما تعلن القيادة المركزية الأميركية مشاركتها في تنفيذ ضربات داخل الأراضي العراقية بالتنسيق مع السعودية. وهنا لا يتعلق الأمر بمجرد اختلاف في المقاربات الأمنية، بل بتساؤل جوهري حول كيفية التوفيق بين إعلان دعم الحكومة العراقية وبين تنفيذ عمل عسكري على أراضيها من دون إعلان موافقتها أو التنسيق معها بصورة معلنة.

ويزداد هذا التناقض وضوحاً عند النظر إلى المنهاج الحكومي، الذي جعل من حصر السلاح بيد الدولة واستكمال إنهاء مهمة التحالف الدولي والانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية بما يفضي إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي ركيزتين أساسيتين في مشروعه السياسي. ومن ثم، فإن أي عمل عسكري خارجي داخل العراق، ولا سيما إذا استهدف تشكيلات أمنية رسمية، يثير تساؤلات مشروعة حول مدى انسجامه مع دعم هذا المنهاج. وحول الرسائل التي يبعث بها إلى مؤسسات الدولة والرأي العام بشأن قدرة الحكومة على ممارسة ولايتها الكاملة على أراضيها، وتعزيز ثقة المواطنين بمسار بناء الدولة.

أما الركيزة الأكثر أهمية في هذه القضية فتتمثل في الأدلة التي استندت إليها الرواية السعودية. فمن حق أي دولة أن تدافع عن أمنها إذا تعرضت لاعتداء، لكن من حق المجتمع الدولي، ومن حق الدولة التي وقع استخدام القوة داخل أراضيها، الاطّلاع على الأساس الذي بُني عليه هذا القرار. وحتى الآن، لم تُنشر للرأي العام أدلة فنية متكاملة تتضمن مسارات الرادار، أو صور الأقمار الصناعية، أو تحديد مواقع الإطلاق، أو بيانات تتعلق بمسار الطائرات المسيّرة، بما يسمح بالتحقق المستقل من صحة الرواية المعلنة. كما لم يُعلن رسمياً عن تسليم الحكومة العراقية ملفاً متكاملاً بالأدلة قبل تنفيذ الضربات، وهو ما يجعل التساؤل قائماً، لا بشأن حق السعودية في حماية أمنها، وإنما بشأن الإجراءات التي سبقت استخدام القوة، ومدى توافقها مع قواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

وفي القانون الدولي، لا يكفي الادعاء بوجود تهديد لتبرير استخدام القوة، بل ينبغي أن يكون هذا الاستخدام مستنداً إلى معايير واضحة، وأن يكون ضرورياً ومتناسباً، وأن يُقدَّم ما يدعم مشروعيته. ومن المبادئ المستقرة أن عبء إثبات مشروعية استخدام القوة يقع على عاتق الدولة التي استخدمتها، لا على عاتق الدولة التي وقع استخدام القوة داخل أراضيها. ومن هذا المنطلق، فإن مطالبة بغداد بالاطلاع على الأدلة ليست موقفاً سياسياً، بل هي حق سيادي وقانوني ينسجم مع قواعد العلاقات الدولية، ويؤسس لتعاون أمني يقوم على الثقة والشفافية لا على الإجراءات الأحادية.

كما يثير اتساع نطاق المواقع المستهدفة داخل العراق سؤالاً آخر لا يقل أهمية: ما هو الأساس الاستخباري الذي ربط جميع تلك المواقع بالهجوم المعلن؟ وهل كانت هناك أدلة مستقلة تخص كل موقع، أم أن الاستهداف استند إلى تقديرات استخبارية لم يُكشف عنها؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تخدم العراق وحده، بل تخدم أيضاً مبدأ الشفافية والمساءلة الذي ينبغي أن يرافق أي استخدام للقوة العسكرية، لما يترتب عليه من آثار سياسية وأمنية تتجاوز حدود العملية نفسها.

إن سيادة الدول لا تُقاس فقط بقدرتها على حماية حدودها، وإنما أيضاً بمدى احترام المجتمع الدولي لها. وإذا كان الأمن الإقليمي مسؤولية مشتركة، فإن احترام سيادة العراق يجب أن يكون نقطة الانطلاق، لا أول ضحايا الأزمات، لأن بناء شراكات مستقرة لا يتحقق باستخدام القوة وحدها، بل بالثقة المتبادلة، والشفافية، والالتزام الصارم بالقانون الدولي.

وفي المحصلة، لا يدور النقاش حول حق المملكة العربية السعودية في الدفاع عن أمنها، ولا حول أهمية مكافحة أي تهديد عابر للحدود، بل حول الكيفية التي يُمارس بها هذا الحق، ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي واحترام سيادة العراق. وستظل الأسئلة قائمة تخص كل موقع، ثُقدَّم إجابات واضحة ومدعومة بالأدلة، إذا كانت المعلومات الاستخبارية مؤكدة إلى هذا الحد، فلماذا لم تُعرض على بغداد قبل استخدام القوة؟ وكيف يمكن الحديث عن دعم الحكومة العراقية في الوقت الذي تُتخذ فيه إجراءات عسكرية تمس سيادتها وتُلقي بظلالها على برنامجها في ترسيخ سلطة الدولة؟

* كاتب عراقي

فلسطين

مضاعفة القصف أربع مرّات

إسرائيل «لا تعلم» باتفاق غزة

غزة - **يوسف فارس**

تردّ إسرائيل على المتسابقين في إعلان التوصّل إلى تفاهمات بخصوص تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بمزيد من القصف والمجازر. فمنذ إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن تلك التفاهمات، ضاعف جيش الاحتلال عمليات تدمير المنازل والمربّعات السكنية، فيما قوبل حديث القيادي السابق في حركة «فتح»، المدعوم إماراتياً، محمد دحلان، أول من أمس، عن موعد محدّد لوقف القصف والاغتيالات، بتصعيد إسرائيلي غير مسبوق. إذ لم يكد منشور دحلان، الذي وُضع على صفحته في «فيسبوك» مساء السبت، يبدأ يتفاعل، حتى فتحت الطائرات الحربية والمسيّرة «مسلخاً بشرياً» في القطاع، منفّذةً عشرات الغارات التي أدّت إلى إبادة عائلات بأكملها، ورافعةً منسوب القصف الذي تجاوز المتوسّط اليومي المعتاد بأربعة أضعاف.

وكان أعلن دحلان، في منشوره الذي عدّله بعد ساعات، أنه «بعد موافقة حماس والفصائل الفلسطينية على وثيقة البنود الخمسة عشر، يتوقف نجاح الاتفاق على التزام إسرائيل الكامل بوقف القصف والقتل والاغتيالات والاعتداءات اليومية في غزة»، مضيفاً أن مبعوث الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، أبلغه بأنه «اتفق مع الجانب الإسرائيلي على وقف الاعتداءات اعتباراً من صباح (أمس) الأحد». ولم يكتفِ دحلان، الذي بدا حديثه بمثابة إعلان ضمني عن تدشين «العصر الإماراتي» في غزة، بتحديد موعد لوقف العدوان، بل دعا الفصائل إلى «الالتزام بالاتفاق ووقف المظاهر المسلّحة وكلّ ما قد يمنح إسرائيل ذريعة لإفشاله». إلا أن «البشارة»، التي أحدثت صدىً واسعاً في القطاع، لم تصمد سوى ساعات؛ إذ أسقطها الواقع الميداني سريعاً، ليضطر دحلان إلى تعديل الصيغة القطعية بشأن موعد وقف القصف والاغتيالات، ويستبدلها بصيغة أخرى مفادها: «نأمل، ووعدنا كوشنر بالضغط على إسرائيل لوقف الغارات». لكن إسرائيل لم تنتظر صباح اليوم التالي لتردّ على تلك الوعود. فبعد دقائقَ من نشر دحلان، الذي قُصفت شقة سكنية في برج السوسي غربي مدينة غزة لعبد الله أبو الطيف، ما أدّى إلى استشهاد الأخير مع زوجته وابنه الطفل عزام، فيما غُطّر بين الركام على جنين خرج إلى الموت بعدما بُقر بطن والدته الشهيدة. ومع مرور دقائق فقط، أغارت الطائرات الحربية على منزل الشيخ كمال أبو معيلق، القيادي في حركة «حماس» في دير البلح، متسبّبةً باستشهاده برفقة زوجته.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل استمرّ القصف طوال الليل وحتى مساء اليوم التالي. ففي مواصي القرارة شمال غربي خانيونس، أبيدت عائلة محمود الهمص الذي استشهد وزوجته فاطمة بهلول وابنهما الرضيع أحمد. وفي مخيم جباليا، استشهد الشاب محمد العر في غارة لمسيّرة على تجمّع للمواطنين، فيما قضى الشقيقان محمد وحازم جبر في قصف مماثل على دير البلح. ومع غروب أمس، كانت الغارات قد امتدّت من شمال القطاع إلى جنوبه، حيث قصفت الطائرات الحربية سيارة مدنية في شارع الثلاثيني وسط مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد أربعة مواطنين، في حين استُهدفت خيمة في شارع الثورة. وبحلول آخر النهار، انجلى غبار التصعيد عن أكثر من 18 مواطناً منذ الإعلان عن الموعد المفترض لوقف إطلاق النار.

إزاء ذلك، شدّدت حركة «الجهاد الإسلامي» على ضرورة إيجاد «ضمانات حقيقية تلزم الاحتلال بالتنفيذ الكامل لبنود المرحلة الأولى، وفي مقدّمها الوقف الفوري للقتل والتدمير والاغتيالات والإقرار بمبدأ الانسحاب الكامل»، معتبرةً أن «ما يجري يضع الأطراف والوسطاء أمام مسؤوليتهم المباشرة في فرض هذا الإلزام واقعاً على الأرض». ومن جهتها، رأت حركة «حماس» أن تصعيد القصف «محاولة متعمّدة من حكومة الاحتلال لتعطيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتفاهمات مع الوسطاء»، مطالبةً الوسطاء والضامنين بالضغط على الاحتلال لوقف عدوانه وإلزامه بتنفيذ التزاماته.

وفي المقابل، يتصرّف الإسرائيليون وكأن الحديث عن اتفاق وشيك لا يعنيهم. إذ قال عضو «الكابينت»، زئيف إلكين، تعليقاً على إعلان دحلان: «لا أعرف أيّ تغيير في سياستنا تجاه غزة. لن ننسحب قبل أن نرى حماس تفكك سلاحها، وهناك شكّ كبير في أن يحدث ذلك». كذلك، أشارت «القناة 12» العبرية إلى أنه، خلافاً للتقارير، «لا تعتزم إسرائيل وقف هجماتها في غزة ما دامت حماس لم تنزع سلاحها»، وأن القيادة الجنوبية لم تتلقَّ أي تعليمات جديدة.

بتصرف الإسرائيليون وكان الحديث عن اتفاق وشيك لا يعنيهم (من الويب)

سوريا

احتجاجات في ريف دمشق

السلطة تثبّت «الطريقة الأمنية»

عامر علي

في اختبار جديد لطريقة تعامل السلطات الانتقالية مع التظاهرات والتوترات، شهدت بلدة عين منين في ريف دمشق توتراً تخلّله إطلاق نار واعتقالات، الأمر الذي تسبّب باضطرابات امتدّت آثارها إلى دمشق، التي شهدت بعض أسواقها إضراباً وإغلاقاً. وكانت بدأت الاضطرابات، الجمعة الماضي، على خلفية منع الأهالي من تنفيذ أعمال حفر بئر مياه في البلدة - التي تعاني من شحّ مائي ويتحدّث سكّانها عن استفادة قرى ومدن مجاورة من مياهها -، ثمّ سرعان ما توسّعت وتحوّلت إلى مواجهات بعد تدخّل القوى الأمنية، التي أطلقت النار على المتظاهرين، ما تسبّب بإصابة عدد منهم، كما اعتقلت عدداً آخر.

وأثارت طريقة تعامل القوى الأمنية مع الاحتجاجات الشعبية، التي وقعت هذه المرّة في منطقة غير مختلطة طائفياً - الأمر الذي أبعد عنها الصبغة التي عادةً ما يتمّ إلصاقها بأيّ حراك ضدّ السلطة الجديدة -، غضباً واسعاً في الشارع، بعدما أعادت إلى الأذهان سلوك النظام السابق. وفي الوقت نفسه، أعلن رئيس مجلس البلدة وعدد من أعضاء المجلس المحلّي تقديم استقالاتهم من مناصبهم، في خطوة احتجاجية على اعتقال عدد من الشبان. كما شهدت أسواق الحميدية والحريقة ومدحت باشا وشارع الثورة في دمشق، إضراباً تضامنياً مع مطالب المحتجّين.

من جهتها، ذكرت «مديرية إعلام ريف دمشق» أن البلدة شهدت توتراً محلياً تمثّل في تخريب آلية وإضراماً النار في إطارات، ما استدعى تدخّل فرق الإطفاء والإسعاف، التي تعرّضت بعض آلياتها، بدورها، لاعتداءات في أثناء محاولة الوصول إلى الموقع. وأضافت المديرية أن «قوى الأمن الداخلي تدخّلت لضبط الوضع، من دون تسجيل وفيات، مع اقتصار الإصابات على حالات طفيفة ناتجة عن التدافع»، الأمر الذي أثار بدوره جدلاً واسعاً، خصوصاً أن مقاطع مصوّرة وثّقت عمليات إطلاق النار من قبل قوى الأمن. وبينما ذكرت وسائل إعلام رسمية أن قائد الأمن الداخلي في ريف دمشق، أحمد دالاتي، عقد لقاءً مع أهالي البلدة، قالت وزارة الداخلية إن التجمّع الذي شهدته عين منين لم يكن حاصلاً على ترخيص قانوني، وتُرافق مع اعتداء على عدد من عناصر قوى الأمن الداخلي في أثناء أداء مهامهم، على حدّ تعبير الوزارة. وأضافت أن «التوقيفات اقتصرت على الأشخاص الذين ثبُت تورّطهم في أعمال الشغب وإثارة الفوضى والإخلال بالنظام العام، ولم تشمل أياً من المشاركين في التظاهر السلمي».

> **تشهد مناطق عديدة احتجاجات واضطرابات شعبية، تارة لأسباب خدمية، وتارة أخرى لأسباب أمنية**

وتعكس طريقة تعامل السلطات مع الاحتجاجات نمطاً واضحاً وثابتاً، يبدو أنه يؤتي أكله حتى الآن. إذ يجري، أولاً، فرض الأمن بالقوة عبر إرسال تعزيزات تنفّذ اعتقالات وتطلق النار في الهواء، قبل أن تُبذل لاحقاً محاولات لاحتواء الموقف عبر زيارات يجريها مسؤولون لامتصاص الاحتقان، لينتهي الأمر إلى الإفراج عن عدد ممّن تمّ اعتقالهم.

وفي الأسبوع الماضي، سُجّلت احتجاجات متفاوتة في مناطق في شمال حلب، حيث خرج العشرات من أهالي بلدة تل شغيب في ريف حلب في تظاهرة للمطالبة بفتح ملفات الجرائم والانتهاكات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، ومحاسبة جميع المتورطين فيها وتقديمهم إلى القضاء، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

كذلك، نظّم عدد من أبناء بلدة نصيب في ريف درعا وقفة احتجاجية في ساحة البلدة، مطالبين بالكشف عن مصير عدد من الأشخاص الموقوفين منذ نحو تسعة أشهر تحت مسمّى «فلول النظام»، من دون محاكمات أو السماح لذويهم بزيارتهم.

الكرة اللبنانية

الأنصار يبقى على عرشه بلقبه الـ16 في الدوري

أبقى الأنصار لقب الدوري اللبناني لكرة القدم في خزائنه بعدما احرز لقبه الرقم 16 على حساب غريمه التقليدي النجمة بفوزه عليه 2-1. في المباراة الحاسمة التي جمعتهما على ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية

الأنصار يرفع اللقب للمرة الـ16 (طلال سلمان)

رفض الأنصار التنازل عن عرش كرة القدم اللبنانية فأكد زعامته القديمة بتعزيز رقمه القياسي على صعيد الفوز باللقب، ليتوّج موسماً مثالياً كان فيه الأفضل بكل المعايير.

موسمٌ كان خلاله «الأخضر» الأكثر ثباتاً فنياً رغم انتقال دفة القيادة الفنية من الصربي الخبير دراغان يوفانوفيتش إلى المدرب الشاب سامي الشوم الذي نجح في قيادة السفينة الأنصارية إلى منصة التتويج للموسم الثاني على التوالي، فاذاق النجمة من نفس الكأس المرّة التي تجرّعها قبل موسمين عندما خطف «النبيذي» اللقب بفوزه 2-1 بعد هدفٍ قاتل لقائده قاسم الزين.

لكن الزين ورفاقه لم يتمكنوا هذه المرّة من إسقاط الأنصاريين، وذلك رغم تقدّمهم بالهدف المبكر الذي سجّله علي قصاص، قبل أن يردّ النجم الجزائري هشام خلف الله بتحفةٍ فنية من ركلةٍ حرّة انفجرت في المقص الأيمن لمرمى الحارس مصطفى مطر، رافعاً رصيده إلى 18 هدفاً في صدارة الهدافين.

وجاء الشوط الثاني ليعلن عن نهاية آمال النجمة عندما حصل علي طنيش على ركلة جزاء سجل منها السنغالي الحاج مالك تال هدف الفوز، ليكسر لعنة الدوري، ويتوّج بلقبه للمرة الأولى، وهو الذي يعتبر أكثر لاعب إحرازاً للقب الهداف في تاريخه برصيد 4 مرات.

هدف الحاج مالك، الهداف التاريخي لـ«الدربي» بـ22 هدفاً، وطرد الزين، فتحا الطريق أمام الأنصار إلى منصة التتويج.

لكن الطريق كان مفتوحاً أصلاً منذ مراحل سابقة عدة لأن الأنصار استحق اللقب بفضل التوازن الدفاعي – الهجومي عبر خطٍ خلفي قليل الأخطاء، وعبر خط وسط خلّاق يملك نجاعة هجومية، وعبر خط هجوم فيه نوعيات مختلفة من الهدافين تقدّمهم خلف الله ومعه الفلسطيني محمد حبوس، قبل أن ينضم إليهم الحاج مالك بين مرحلتي الذهاب والإياب، ويذهب إلى التسجيل في كل مباريات رباعية الأوائل، لينهي الموسم كثاني الهدافين بـ12 هدفاً بالتساوي مع قصاص مهاجم النجمة.

فاز الأنصار وفازت الكرة اللبنانية معه بعد موسم استمر حوالي 11 شهراً، وكان مُليئاً بالتحديات والصعوبات، وخصوصاً جراء الحرب التي عطّلت المباريات، وهدّدت استمرارية اللعبة، التي بذاك الحضور الجماهيري في مدرجات ملعب جونية، أكدت مرّة جديدة بأنها لا تموت بل هي مصدر للحياة والفرح والأمل بغدٍ أفضل يجمع اللبنانيين حول الرياضة بعيداً من الانقسامات والاصطفافات.

موسمٌ انتهى ولن تطول العودة كثيراً، إذ بدأت الفرق في تجهيز نفسها من أجل الموسم الجديد حيث سيستهدف الجميع إنزال الأنصار عن العرش، ولو أن عباءة «الزعيم» ستبقى تزيّنه كأكثر الفرق إحرازاً للألقاب في تاريخ الكرة اللبنانية بـ16 لقباً في الدوري و16 لقباً آخر في كأس لبنان الذي كان جائزة الترضية للنجمة في الموسم المنتهي.

(الأخبار)

المباراة كانت جماهيرية بامتياز (طلال سلمان)

السلة اللبنانية

الحكمة يريد «سرقة» اللقب من المنارة

حسين سمّور

مباراة الحقيقة. عنوان وحيد للقاء الرياضي والحكمة في المباراة السابعة الحاسمة من سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة. 6 مباريات لُعبت، وكل فريق فاز على أرضه لتذهب الأمور إلى لقاء فاصل، يرفع لقب البطولة من يفوز به.

المباراة التي ستُلعب الليلة على أرضية ملعب قاعة صائب سلام في المنارة، ستكون صعبة على الفريقين. الرياضي يلعب من أجل الدفاع عن لقبه الذي حققه 19 مرة منذ العالم 1992، بينما الحكمة يريد العودة إلى منصات التتويج بعد غياب طويل منذ العام 2004.

الحوافز كثيرة لدى النّاديين، ولكن كل الحسابات تسقط أمام الضغوط الكبيرة التي تُلاحق اللاعبين والأجهزة الفنية. لا يختلف اثنان أنه على الورق تشكيلة الحكمة أفضل، كما لاعبوه الأجانب، بينما يتسلح الرياضي بجودة لاعبيه اللبنانيين وخبرتهم في هكذا مباريات خاصة وأن معظم لاعبي «فريق المنارة» حققوا اللقب المحلي أكثر من مرة، إضافة إلى بطولة غرب آسيا وبطولة WASL وكأس آسيا أكثر من مرة أيضاً.

في هكذا مباريات فاصلة لا مكان للتوقعات والأرقام، بل من يرتكب أخطاء أقل، ومن يبقى مركزاً طوال الـ40 دقيقة سيخرج فائزاً. وفي هذه الحال سيحاول فريق الحكمة تكرار سيناريو المباراة السادسة التي سيطر فيها وفاز بنتيجة (96-65)، في وقت سيكون هدف الرياضي إعادة المباراة الخامسة التي فاز فيها على أرضه (99-86).

مدرب الرياضي أحمد فران الذي يعرف جيداً هكذا نهائيات، عليه -من أجل الفوز- إخراج أفضل ما لدى لاعبيه الأجانب خاصة رونالد مارش الذي لم يساعد الفريق كما يجب حتى الآن، مقابل أداء مقبول لكوات نوي ودوشان ميليتيتش. وفي وقت يقدّم كريم زينون وعلي منصور وهايك كيوغوجيان أداء جيداً، تبدو نقطة ضعف الرياضي - خاصة بعد إصابة وائل عرقجي وابتعاده عن النهائي هي عدم وجود عمق في دكة البدلاء. وسيعتمد فران منذ البداية على الدفاع العالي، والضغط في كل الملعب، بهدف إخراج لاعبي الحكمة من جو المباراة.

أما مدرب «الأخضر» جو غطاس، فيقدم لاعبوه مستوىً جيداً، وهو يستفيد من عمق تشكيلته وقدرته على تدوير اللاعبين، كلاعبيه الأجانب المميزين خاصة لاعب الارتكاز هاريسون والهداف ديشوندري وإشنطن. المباراة ستُلعب على تفاصيل صغيرة، ومن يتجنب التسرع ويقلل الأخطاء سيحصل اللقب في نهائية اللقاء.

لم يخسر أي فريق على أرضه (طلال سلمان)

كلمات متقاطعة 5145

أفقيا

1- وادٍ يقع في آسيا الوسطى تتقاسمه كل من أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان – 2- رسام ونحات اسباني – مدينة فرنسية – 3- عالم كيميائي وفيزيائي إنكليزي راحل إكتشف البنزين – 4- متشابهان – مركبة فضائية اميركية – 5- بصوّت الضفدع – إضطرم وتلهبّ – رقد – 6- مدينة فرنسية – شاعرة يونانية قديمة – 7- للتأفف – مدة طويلة من الدهر – من عناصر الطبيعة – 8- مدينة إيرانية – مضجر – أنت بالأجنبية – 9- مدينة كويتية – 10- ماركة سيارات

عمودياً

1- تهيّأ للحملة في الحرب – دولة أوروبية – 2- لاعبة تنس روسية – 3- عاصمة آسيوية – ضد كثر – أعلى الجسم – 4- وحدة لقياس الطول – ورك – دقّ وفتّ وسحق – 5- ضرب بالعصا – أرخبيل هندي في خليج البنغال تتبعه جزر نيكوبار – 6- تمرين محرك السيارة بالأجنبية – صوّت الحصان – 7- والد – حرف جزم – 8- دولة أوروبية – لألىء عظام – 9- شحم – قائد في الثورة الفرنسية – 10- رئيس حكومة ايطالي راحل

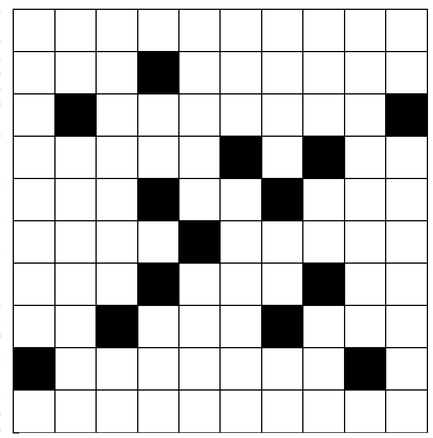

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- طابور خامس – 2- بور سعيد – ما – 3- همبورغ – 4- برمه – ميسوم – 5- جحا – زا – اري – 6- ناي – ألما – 7- أليم – دية – 8- حيّة – نيس – بي – 9- زوجان – 10- بركة السبع

عمودياً

1- طبيب جراح – 2- أو – رُح – ليتر – 3- برهمانية – 4- وسمه – ام – ة ة – 5- رعب – زي – 6- خيوما – ديزل – 7- أدري – ايسوس – 8- غسالة – جب – 9- سم – ورم – باع – 10- الميادين

sudoku 5145

9	4		1		6	3		
2			4				1	
			5	2	7			
8		3		4				
5		4				2		9
			6			4		3
	9		2	5	4			
	1				3			
		2	7		1	5	6	

حلول الشبكة السابقة

4	8	2	1	3	6	5	7	9
9	7	5	4	2	8	1	3	6
3	1	6	9	7	5	2	4	8
8	9	1	7	5	3	6	2	4
6	5	3	2	8	4	9	1	7
2	4	7	6	1	9	3	8	5
1	6	8	3	9	7	4	5	2
5	3	4	8	6	2	7	9	1
7	2	9	5	4	1	8	6	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 442

كلمة السر من 8 حروف: دولة أفريقية

الغابون - المغرب - ارض - بنين - بلد - تنزانيا - تونس - تل - سنغال - سيشيل - شرق - صومال - غانا - قفر - كينيا - ليسوتو - مالي - مصر - مد - نيجيريا - نيجر

م	ا	ل	م	غ	ر	ب	م	ن	ا
ر	ص	ا	ي	ن	ي	ك	ي	ي	و
س	س	ر	ش	ر	ق	ن	ن	ل	ن
ن	ن	م	ا	ي	ب	ا	م	ا	و
غ	و	د	ا	ي	ز	ل	ا	م	ب
ا	ت	ن	ش	ن	ر	ت	ل	و	ا
ل	ا	ق	ت	ر	ي	ي	ي	ص	غ
غ	ف	ب	ج	ا	ر	ض	ج	و	ل
ر	ل	ي	س	ي	ش	ي	ل	ي	ا
د	ن	س	و	ت	و	س	ي	ل	ن

حلول الشبكة السابقة: بلاستيك

عملية حسابية 442

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		+	10	=	51
−		X		X		
	X	5	٪		=	15
٪		X		٪		
	X		٪		=	45
=		=		=		
14		90		40		

حلول الشبكة السابقة

6	X	15	٪	5	=	18
X		X		+		
7	X	4	X	3	=	84
٪		−		X		
3	X	9	X	3	=	81
=		=		=		
14		51		24		

شبكة العنكبوت 442

إعداد نعوم مسعود

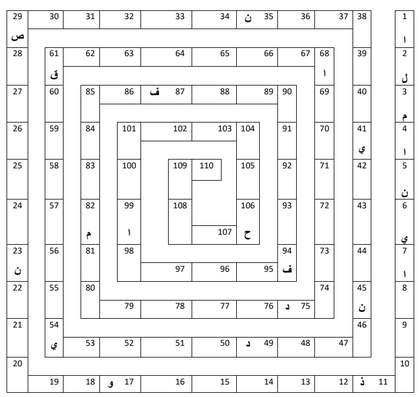

1 – 7 دولة اوروبية
6 – 18 اغنية للموسيقار فريد الاطرش
16 – 27 المحافظة الخامسة عشرة في سوريا اصبحت تابعة لتركيا منذ عام 1939
25 – 33 لاعب كرة سلة لبناني اميركي محترف سابق
32 – 41 لاعب كرة قدم ارجنتيني محترف في مونديال 2026
40 – 50 سلسلة جبلية في الولايات المتحدة الاميركية
49 – 54 الاسم السابق لدولة بنين الافريقية
53 – 61 مفكر سوري راحل أحد مؤسسي حزب البعث
60 – 64 رجل حكيم صالح ذكر في القرآن الكريم وله سورة باسمه
62 – 68 مدينة ايطالية
67 – 76 شاعٍ اغنية لبناني
75 – 79 بلدة لبنانية في قضاء كسروان
86 – 79 صحافي لبناني راحل هاجر الى البرازيل وأسس جريدتي « الوقت » و « المناظر »
85 – 89 بلدة لبنانية في قضاء عاليه
87 – 94 أول جهاز لتسجيل واستعادة الصوت في التاريخ اخترعه توماس اديسون
93 – 99 احدى القارات
98 – 108 اغنية للموسيقار محمد عبد الوهاب
107 – 110 عاصمة افريقية

حل شبكة العنكبوت السابقة

هونولولو - لو كانار اونشينيه - نيهاما - ما وراء البحار - حارة حريك - كالاهاري - ريمون بوانكاريه - ريهانا - نابلس - سليم سلام - أم القيوين - نائل - العاصي - صيدا - دار السلام - لامين يامال - اللمبي - بي بي سي

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5145

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم مصري سابق. حصل على لقب أفضل لاعب مصري مرتين

8+8+7+4+2 = رقصة برازيلية ■ 5+11+10+3 = صوت المحرّك ■ 9+2+6+3 = رائحة الأزهار

حل الشبكة الماضية: **جان ماري مولر**

سينما

الحبّ الذي نعاه جاك ديمي بالغناء والألوان

«مظلات شيربورغ» تهبط في حديقة «متروبوليس»

في افتتاح موسم «سينما الحبّ»، تعيد «متروبوليس» عرض «مظلات شيربورغ»، الفيلم الذي حوّل الغناء والألوان إلى مرثية للحبّ المستحيل. خلف جمالياته الآسرة، ينسج جاك ديمي حكاية عن الحرب والطبقة والوقت، حيث لا يكون الفراق خياراً، بل نتيجة لقوى أكبر من العشّاق

شغف طيارة

افتتحت سينما «متروبوليس»، قبل يومين، حديقتها لثلاث ليال عنوانها «سينما الحبّ»، تعرض فيها أفلاماً موسيقية تحت السماء المفتوحة. وتختار أن تبدأ هذا الموسم بفيلم يبلغ أكثر من ستين عاماً، لكنه لا يزال قادراً على إرباك المشاهد. «مظلات شيربورغ» (1964) لجاك ديمي، الفائز يومها بالسعفة الذهبية في «مهرجان كان».

على الورق، هذا شريط ينبغي أن يكون حكراً على «عشاق السينما القدامى»، دراما رومانسية فرنسية مُغنّاة بالكامل، بلا رقصة واحدة، وبجدّية لا تعرف السخرية من نفسها. هذه الصفات كانت كفيلة بأن تُبقي الفيلم حبيس الأرشيف. لكن العكس هو ما يحصل: في كل عرض له اليوم، يملأ الصالة جمهور شاب، والسبب، أن «مظلات شيربورغ» ليس فيلماً عن البراءة، بل عن كيف تُستخدم البراءة قناعاً لأقسى درس في التخلّي.

الغناء بوصفه حياة كاملة

الحيلة الأولى التي يمارسها ديمي على المشاهد هي الشكل. كل كلمة في الفيلم مُغنّاة، حتى أتفه الحوارات اليومية، على موسيقى ميشال لوغران التي تراوح بين جاز خفيف وأوبرا حديثة. هذا ليس «موزيكال» بالمعنى الهوليوودي، حيث تتوقف الحياة لتنطلق أغنية. هنا الغناء هو الحياة نفسها، ولا وجود لحظة واحدة من الكلام العادي يمكن أن نقيس الغناء عليها. وفي موازاة هذا الشكل، هناك انفجارٌ بصري. ديكورات ملوّنة بعناية فائقة، وأزياء تكاد تكون احتفالية، حتى ليخيّل للمشاهد أنه أمام حلوى بصرية لا أكثر.

يكفي أن نتذكّر مشهد الافتتاح: الناس يعبرون الشارع تحت المطر، وقد تحوّلت مظلاتهم إلى بقع لونية متحركة فوق أسفلت رمادي، بينما تصعد الكاميرا فوقهم في لقطة علوية أقرب إلى لوحة تجريدية منها إلى مشهد واقعي. هذا التوتر بين الواقعية الاجتماعية لحكاية ميكانيكي فقير، والأسلوب شبه الراقص في التصوير، هو ما يمنح الفيلم طبقته الأولى من التعقيد. كان ديمي يقول لنا منذ الدقيقة الأولى إن الجمال هنا وظيفة لا زخرفة، وإن كل هذا البهاء مُعدّ خصيصاً ليصطدم لاحقاً بشيء أكثر قسوة.

يروي الفيلم قصة جنفياف (كاثرين دونوف)، ابنة صاحبة محل مظلات، وغي (نينو كاستلنوفو)، ميكانيكي فقير يحلم بامتلاك محطة وقود خاصة به. حبّ الاثنين يصطدم فوراً بجدار طبقي، أمّ جنفياف تريدها زوجة لرولان، تاجر مجوهرات ثري. ولو بقيت القصة عند هذا الحدّ، لكانت مجرد إعادة تدوير لحكاية «روميو وجولييت» بمخاطر أقل. لكن ديمي يُدخِل عنصراً لا يمكن اختزاله بالميلودراما: حرب الجزائر.

حرب الجزائر خلف الواجهة الوردية

يُستدعى غي للتجنيد والقتال في الجزائر، وهنا يبدأ الفيلم كشفة الحقيقي. بينما تنتظر جنفياف رسائل حبيبها، تكتشف أنها حامل، وتتوالى الرسائل بردود متباعدة وباهتة. تضغط الأم، ويُقنِع الوقتُ والحاجة جنفياف بالزواج من رولان. وحين يعود غي من الحرب، لا يعود بطلاً ولا حتى ناجياً بمعنى الكلمة. يعود رجلاً مكسوراً، عاجزاً عن الكلام عمّا راه، يحمل ما نسمّيه اليوم اضطراب ما بعد الصدمة، من دون أن يُسمّيه الفيلم يوماً بهذا الاسم. هنا يتجلّى الذكاء الحقيقي لديمي. فيلمٌ يبدو في ظاهره احتفاءً بالحب الرومانسي، يتحوّل إلى واحد من أوائل الأعمال السينمائية الغربية التي تنظر إلى حرب الاستعمار من زاوية أثرها النفسي على الجندي العائد، لا من زاوية التضحية الوطنية.

وما يجعل هذا الخيار أكثر جرأة هو أنّ فرنسا سنة 1964 لم تكن قد هضمت بعد هزيمتها في الجزائر ولا جرائمها هناك. ان يختار ديمي إدخال هذه الحرب، ولو بتلميح، داخل فيلم «وردي» موجّه لجمهور عريض، هو موقف سياسي بقدر ما هو خيارٌ جمالي. الألوان الفاقعة التي تغلّف الفيلم في فصله الأول تتحوّل، مع غياب غي وحمل جنفياف، إلى ألوان باردة ومرتبكة، كأن الديكور نفسه يعاني من القلق الذي يعيشه الجسد السياسي الفرنسي في تلك اللحظة، وإن لم يقلها الفيلم صراحة. ولا يمكن الحديث عن هذا الانتقال اللوني من دون التوقف عند كاثرين دونوف، التي لم تكن حينها سوى فتاة في العشرين تخوض أول أدوارها الكبرى. جسدها وحده

> **من اوائل الاعمال الغربية التي تنظر إلى حرب الاستعمار من زاوية اثرها النفسي على الجندي**

يتحوّل عبر الفصول الثلاثة للفيلم من مراهقة رشيقة تركض تحت المطر في الفصل الأول، إلى امرأة متيبّسة الملامح تقف أمام مرآتها في الفصل الثاني، وكان الفستان الفاخر الذي ترتديه في مشهد الزفاف هو نفسه القفص الذي اختارت الدخول إليه. لم تكن دونوف يومها نجمة، لكن ديمي بنى عليها رهاناً كاملاً، أن يجعل من وجهها الهادئ الشاشة التي تُعرض عليها كل الانهيارات الداخلية للشخصية، من دون أن تحتاج إلى مشهد بكاء واحد صريح. هذا القرار وحده يفسّر جزءاً من سبب تحوّل الفيلم لاحقاً إلى محطة فارقة في مسيرتها.

الحب تحت ضغط المال والطبقة

ثمة بُعدٌ طبقي في الفيلم يستحق وقفة أطول من مجرد الإشارة العابرة إليه. أم جنفياف ليست شريرة بالمعنى الميلودرامي التقليدي، بل امرأة تحاول إنقاذ محلّ صغير من الإفلاس، وتعرف أن الحبّ وحده لا يسدّد الديون. حين تدفع ابنتها نحو الزواج من رولان، فهي لا تفعل ذلك عن قسوة، بل عن يقين برجوازي بأن البقاء الاقتصادي يسبق أي شيء آخر، بما في ذلك سعادة الابنة. هذا ما يجعل الفيلم أكثر تعقيداً من «قصة حب يعرقلها المال». إنه فيلمٌ عن كيف يعيد المال والحرب معاً تشكيل من نحبّ، ولماذا، وإلى متى نستطيع الانتظار.

حين لا ينتصر الحبّ

النهاية هي الضربة القاضية. بعد سنوات، تمرّ جنفياف مصادفة بمحطة وقود غي في ليلة شتائية، ومعها ابنتها منه. يلتقيان بلا حرارة، بلا ندم مكشوف، بجمل مقتضبة تُغنّى على لحن أغنيتهما القديمة («سأنتظرك»)، لكن من دون أي أثر لذلك الانتظار. كلاهما «نجح» بالمعنى البورجوازي: هو صاحب محطة، هي زوجة تاجر مجوهرات مرتاحة الحال. لكنّ كليهما خسر ما كان يريده فعلاً. هذا ليس فيلماً عن الحب المنتصر، بل عن كيف تتحوّل الظروف - الحرب، الطبقة، المال، الوقت - إلى قوة أقوى من أي قسمَ عاطفي. «سأنتظرك»، كانا يغنيانها، لكنهما لم ينتظرا.

«مظلات شيربورغ» ليس فيلماً عن الحبّ بقدر ما هو عن كذبة الحب حين تصطدم بالواقع. وحين تنطفئ الأضواء وتبدأ الموسيقى الأولى، سيتذكّر كثيرون من الجمهور، ولو للحظة، أن أجمل الحكايات عن الحبّ هي غالباً تلك التي تعترف بأنه لا يفوز دائماً.

«مظلات شيربورغ» 5 آب (أغسطس) . س20:00 ـ سينما «متروبوليس» (مار مخايل . بيروت). للاستعلام: 01/445717

مرآة الغرب

«حريق مكتبة الإسكندرية 2»: هكذا وصف ناشطون ما تسرّب إلى العلن حول تدمير شركات الذكاء الاصطناعي كتباً عمرها عصور من أجل تدريب أنظمتها. واشاروا إلى مفارقة صمود هذه الكتب خلال حروب ومجاعات وجائحات جمّة، ونفادها من مراقبة السلطات الدينية والملكية والديكتاتورية، لينتهي بها المطاف مدمّرة في القرن الحادي والعشرين، عن سابق تصوّر وتصميم

شركات الـ AI... «محرقة للكتب»

نزار نمر

يُفترض أنّ الجنس البشري في عام 2026 بات أكثر وعياً ونضوجاً، وها هو يحتفي بتوصّله إلى تكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي. لكن تبيّن العكس، بالعودة إلى ما هو أسوأ من العصور الوسطى، إذ تواجه شركات تكنولوجيا، على رأسها «أنثروبيك» مشغّلة «كلود»، غضباً واسعاً بعد شرائها سرّاً ملايين الكتب الورقية المُستعملة والنادرة، ثم إتلافها بالكامل عبر آلات تمزيق وتقطيع ميكانيكية متطوّرة لفصل صفحاتها ومسحها ضوئيّاً عبر أجهزة صناعية فائقة السرعة لتدريب النماذج اللغوية.

وقد عيّنت «أنثروبيك» مدير الشراكات السابق في «غوغل بوكس» بهدف «الحصول على كلّ الكتب في العالم»، مُستخدمةً خدمة ISBNdb التي تسمح بشراء ملايين الكتب من دون الكشف عن هوية الشاري، علمًا أنّها عمّمت على موظّفيها وجوب أن تبقى العملية «سرّية».

الهروب من «البيانات الملوّثة»

تلهث الشركات المذكورة وراء البيانات البشرية «النقية»، أي تلك التي لم يتدخّل الذكاء الاصطناعي التوليدي في محتواها. لذا، تُعتبر الكتب المطبوعة قبل عام 2022 بمثابة كنز، إذ تحتوي على نصوص صاغها البشر بالكامل. ولتبرير هذه الإبادة المعرفية، استغلّت الشركات ثغرة في القانون الأميركي تُعرف بـ«مبدأ البيع الأول» (First Sale Doctrine)، تمنح الشاري الحقّ الكامل في التصرّف بالنسخة المادّية التي يمتلكها، بما في ذلك تمزيقها أو حرقها. رغم ذلك، واجه هذا التصرّف تنديدًا عالميًا ودعاوى قضائية، فيما وصفه أكاديميّون ومؤلّفون بأنّه «محرقة كتب رقمية» تهدّد التراث الثقافي الإنساني، ولا سيّما مع تدمير نسخ نادرة تحمل تاريخًا لا يمكن تعويضه.

1,5 مليار دولار ثمن التسويغ

لكنّنا في عالم رأسمالي، وفي عصر حيتان الأموال. فمَن يملك المال، يملك القوّة والنفوذ. وهكذا كانت أكبر تسوية مالية في تاريخ قضايا حقوق النشر، بعدما وافقت محكمة أميركية في 20 تمّوز الماضي عليها بين شركة «أنثروبيك» ومجموعات من المؤلّفين ودور النشر، بلغت مليار دولار ونصف مليار. كما ألزمت المحكمة الشركة بالتخلّص من كل الملفّات والمكتبات الرقمية المقرصنة، وكذلك الأصلية إذا كان مصدرها منصّات غير قانونية (مثل «مكتبات الظل» ومواقع القرصنة). لكنّ الشركة احتفظت بالمقابل بحقّ الاستمرار بالتدريب فقط على نصوص الكتب المشتراة أو الممسوحة ضوئيًا بصيغ وبطرق قانونية. فوق ذلك، حملت التسوية سابقة قضائية في المعايير المزدوجة، إذ اعتبر الحكم القضائي الأوّلي الصادر عن المحكمة الفيدرالية أنّ عملية تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي بحدّ ذاتها تندرج تحت بند «الاستخدام العادل»، والجرم إنّما يقع فقط في الاستحواذ والتحميل وتخزين نسخ غير قانونية ومقرصنة من الكتب في قواعد بيانات مركزية لاستغلالها.

شركات اخرى تهرول لـ«تنفد بريشها»

رغم ضخامة الغرامة، تنفّست شركات تكنولوجيا أخرى الصعداء، ليس فقط بسبب عدم تأثّرها كثيرًا بمبلغ مماثل، بل بسبب تشريع قرار المحكمة عمليّات تدريب الذكاء الاصطناعي. لكن بما أنّ التسوية شكّلت معيارًا مرجعيًا للقضايا الأخرى المعلّقة ضدّ شركات مثل OpenAI و«ميتا» و«غوغل»، باشرت هذه الشركات تغيير استراتيجيّاتها القانونية والتجارية.

سارعت OpenAI مثلًا إلى توقيع اتفاقيّات ترخيص بمليارات الدولارات مع مؤسّسات صحافية ودور نشر كبرى من بينها «أسوشييتد برس» و«أكسل سبرينغر»، لضمان تغذية نماذجها (مثل GPT-5) ببيانات قانونية. أمّا «غوغل»، فأبرمت صفقات ترخيص مع منصّات محتوى ضخمة مثل Reddit وStack Overflow لتأمين بيانات بشرية حيّة وشرعية. من جهة أخرى، تواجه «ميتا» دعوى قضائية جديدة من خمس دور نشر كبرى تتّهمها باستخدام حزمة البيانات المقرصنة الشهيرة Books3 لتدريب نموذجها Llama، وقد ثبت استخدامها بيانات غير قانونية. كما تواجه OpenAI دعوى مماثلة من صحيفة «ذا نيويورك تايمز».

ردود الفعل: «إنه الجشع والراسمالية المتوحشة»

اعتبرت الجمعيّات والاتّحادات الدولية للمكتبات أنّ حماية الكتب الورقية واجب حضاري، وتقطيعها ميكانيكيًا يمثّل قمّة الرأسمالية المتوحّشة التي تقدّم الأرباح التقنية على الإرث البشري. كما استنكرت تحويل المعرفة الإنسانية إلى مجرّد «وقود للآلات». ورفض عدد من المؤلّفين مبلغ 3000 دولار مقدّم عن كلّ كتاب كتعويض ضمن التسوية مع «أنثروبيك»، معتبرين أنّه زهيد جدًا مقارنةً بالقيمة التي تجنيها الشركات من تدريب نماذجها. ونتيجة لذلك، اختاروا الانسحاب ورفض التسوية للاحقة الشركة قضائيًا بشكل فردي خارج إطار الدعوى الجماعية.

أمّا شعبيًا، فقد حازت القضية اهتمامًا واسعًا ولا سيّما على منصّات التواصل حيث جرت المقارنة بحريق مكتبة الإسكندرية، فيما شبّهها كتّاب ونقّاد بـ«محرقة الكتب النازية» في عام 1933، مضيفين فارقاً هو أنّ التدمير اليوم لم يكن لأسباب أيديولوجية، إنّما بدافع الجشع التقني، وهو ما دفع وسائل إعلام إلى إطلاق توصيف «المحرقة الرقمية للكتب». وذكّر بعضهم بفيلم Rollerball الديستوبي من عام 1975، بحيث يكتشف بطله أنّ الشركات قامت برقمنة كلّ الكتب وتعديلها لتناسب سرديّتها، وكانت تدور أحداث القصّة في عام 2018.

من جهتها، فرضت كبرى المكتبات رقابة صارمة على طلبات الشراء الضخمة، وخاصّة تلك القادمة من منصّات وسيطة مثل ISBNdb أو شركات مجهولة تفرض اتّفاقيّات عدم إفصاح (NDA) لتغطية مختبرات الذكاء الاصطناعي. كما أُطلقت مبادرات وشبكات وطنية لحماية الأرشيفات والإرث الثقافي والمخطوطات النادرة، وبدأت هيئات ثقافية تشترط حصول عمليّات الرقمنة وتدريب الآلات في داخل أروقة المكتبات وباستخدام ماسحات ضوئية كوكبية (Planetary Scanners) تحافظ على سلامة المجلّد وأوراقه بالكامل، مع منع قطع كعب الكتاب أو نزع تجليده نهائيًا.

تشريعيًا، بدأت مبادرات لسدّ الثغرة القانونية التي استغلّتها شركات التقنية عبر استثناء الكتب النادرة والمطبوعات التاريخية والنسخ خارج الطباعة من «مبدأ البيع الأوّل». وبموجب التعديل المقترح، يُجرَّم إتلاف النسخ المادية إذا ثبت أنّها تشكّل جزءاً من الإرث الثقافي أو لا تتوافر لها بدائل ورقية كافية في السوق.

إمبراطوريّات حارقة للكتب

كلّ التحرّكات الآنفة الذكر لا تعدو كونها محاولة لتدارك التداعيات بعدما خسرت البشرية نسخاً ملموسة من كتب ربّما كانت الأخيرة في العالم. فحتّى لو احتفظت بها المنصّات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي، لن يعود لهذه الكتب وجود حسّي، بعدما عاشت كلّ العصور السابقة. أمّا الذكاء الاصطناعي فلا ضمان أن يعيش بالطريقة ذاتها وقد يكون أكثر عرضةً للاضطرابات، في وقت يتطلّب تشغيله بشكل متزايد موارد جمّة من الكوكب. فوق ذلك، تحاول الشركات الكبرى احتكار المعرفة ومنع الناس من حقّهم في الوصول إلى المعلومات بشكل مستقلّ. لكن كما انتهت كلّ إمبراطورية أحرقت الكتب عبر التاريخ، قد يكون مصير الإمبراطوريّات الشركاتية الحارقة للكتب مماثلًا.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 3 آب 2026 العدد 5841

دراما

باسم ياخور... «أعزّ الناس»!

تخلط الدراما السورية أوراقها مجدّداً، في محاولة جادّة لاستعادة بريقها ومكانتها اللذين تراجعا خلال سنوات الحرب، قبل أن تدخل مرحلة جديدة عقب سقوط نظام بشار الأسد.

ويبدو أن العام الحالي يحمل مؤشرات واعدة لعودة عجلة الإنتاج بقوة إلى دمشق، مع انطلاق تصوير عدد من المشاريع التي يغلب عليها الطابع السوري المحلي، في خطوة تعكس رغبة صنّاع الدراما في إعادة إحياء هذه الصناعة من داخل البلاد.

فقد أُعلن أخيراً عن مسلسل تاريخي بعنوان «أبو سوريا»، من تأليف رهف القصار وإخراج سيف الدين سبيعي، ويتناول سيرة فوزي القاوقجي، على أن يُعرض ضمن خريطة رمضان 2027. لكن عجلة التصوير لن تتوقف عند هذا العمل فحسب، إذ تشهد أروقة دمشق أيضاً التحضير والتصوير لعدد من المشاريع التي سيُعلن تباعاً عن مواعيد عرضها. وينعكس هذا الحراك على نشاط الممثّل باسم ياخور، الذي يُعدّ «جوكر» الدراما السورية، بفضل خبرته الواسعة وقدرته على التنقّل بسلاسة بين مختلف الأنواع الدرامية، من الكوميديا إلى الدراما الاجتماعية، وصولاً إلى البيئة الشامية، ما جعله واحداً من أكثر الممثّلين حضوراً وتنوّعاً على الساحة الفنية.

عودة إلى الدراما الاجتماعية

يتحضّر باسم ياخور حالياً لتقديم مجموعة من الأعمال السورية، يتصدّرها مسلسل «أعزّ الناس» (تأليف لؤي النوري، وإخراج حسام سلامة، وإنتاج أيهم قبنض). وينتمي العمل إلى فئة المسلسلات القصيرة المؤلّفة من 15 حلقة، ويجمع مجموعة من الممثلين السوريين، بينهم ديما بياعة، وماسة الجمال، وإيهاب شعبان، ونبال الجزائري، وملاك كنعان، إلى جانب باسم ياخور.

انتهاء التصوير... وثنائية تتجدّد

في هذا السياق، أعلن ياخور انتهاء تصوير مشاهده في مسلسل «أعزّ الناس»، الذي يسلّط الضوء على قضايا اجتماعية وتشابكات الحياة اليومية عبر شخصيات تكشف جوانب مختلفة من التحدّيات الإنسانية. ليعيد العمل الثنائية الفنية بين باسم ياخور وديما بياعة بعد سنوات من الغياب، وقد صُوِّر بالكامل في سوريا. على أن يُعلن قريباً موعد عرضه، سواء ضمن الموسم الرمضاني لعام 2027 أو خارجه.

شخصية تحمل صراعات إنسانية

يشكّل «أعز الناس» عودة باسم ياخور إلى الدراما الاجتماعية السورية، بعد مشاركات لافتة في أعمال متنوعة، آخرها المسلسل الكوميدي «ما اختلفنا» (مجموعة كتابة) و«العربجي» (تأليف وكتابة عثمان جحا ومؤيد النابلسي، وإخراج سيف الدين سبيعي) وغيرهما. وكان ياخور قد كشف في تصريحات إعلامية أنه انجذب إلى نص العمل منذ قراءته الأولى، مؤكداً أنه يتميّز بكونه «إنسانياً وحقيقياً وقريباً من الناس».

ويجسّد ياخور في المسلسل شخصية المهندس نجيب، الذي يجد نفسه أمام أزمتين متزامنتين. الأولى مهنية تهدّد مستقبله، والثانية عائلية تضعه أمام اختبارات مصيرية. في حبكة تسلّط الضوء على الضغوط التي يواجهها الإنسان في حياته اليومية.

(الأخبار)

المفكرة

اغتيال آمال خليل تحت المجهر

■ في ظلّ غياب المحاسبة عن استهداف الإسرائيلي المُتعمّد للصحافيين في لبنان، تُفتح قضية استشهاد الزميلة آمال خليل وإصابة المصوّرة زينب فرج على تحقيقات جديدة تسعى إلى توثيق ما جرى وتحديد المسؤوليات القانونية عنه. وفي هذا الإطار، يعقد اتحاد الصحافيين والصحافيات في لبنان، بالتعاون مع «المفكّرة القانونية» و«هيومن رايتس ووتش» و«منظمة العفو الدولية»، مؤتمراً صحافياً بعنوان «اغتيال إسرائيل للصحافية آمال خليل: أدلّة على جريمة حرب»، يوم الخميس 6 آب (أغسطس) في سينما «متروبوليس». تعرض المنظّمات الأربع خلال المؤتمر نتائج تحقيقاتها في الوقائع التي أدّت إلى استشهاد خليل وإصابة فرج، وما توصّلت إليه من أدلة بشأن الهجوم، في سياق أوسع من العمل على توثيق الاعتداءات التي طاولت الصحافيين والصحافيات والسعي إلى مُساءلة المسؤولين عنها. وينطلق المؤتمر من اعتبار كشف ملابسات هذه الجرائم وتوثيقها خطوة أساسية في مواجهة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

«اغتيال إسرائيل للصحافية آمال خليل: أدلّة على جريمة حرب»: الخميس 6 آب (أغسطس) - الساعة 11:00 صباحاً - «متروبوليس» (مار مخايل). للاستعلام: 78/982176

توحيد الجهود في مواجهة التطبيع

■ تلتقي أكثر من 87 هيئة وجمعية من المجتمع الأهلي والثقافي والشعبي في إطار واحد تحت عنوان «لبنانيون ضد التطبيع»، في مبادرة تسعى إلى توحيد الجهود والمواقف الرافضة للتطبيع في لبنان، وتنسيق الأنشطة والتحرّكات بين المجموعات المشاركة فيها، يوم الخميس 6 آب (أغسطس)، في «مسرح المدينة».

يتضمّن اللقاء تعريف بأهداف المبادرة وآليات عملها، إلى جانب كلمات لشخصيات وناشطين، وفقرة فنية، وصولاً إلى إطلاق نداء «لبنانيون ضد التطبيع». ويأتي هذا التحرك بهدف بناء مساحة مشتركة بين الهيئات المشاركة لمواجهة مشاريع التطبيع مع إسرائيل والتصدّي لمختلف أشكال الترويج لها في لبنان.

وتضم المبادرة مجموعة واسعة من الجمعيات والنوادي والملتقيات والهيئات الثقافية والاجتماعية والطالبية، إلى جانب مجموعات تنشط في مجالات المقاطعة والقضايا الوطنية، في محاولة لتحويل المواقف المتفرقة إلى عمل منسّق ومشترك.

إطلاق مبادرة «لبنانيون ضد التطبيع»: الخميس 6 آب (أغسطس) - الساعة 5:30 عصراً - «مسرح المدينة» (الحمرا). للاستعلام: 81/084938

فرج سليمان يعود إلى بيروت

■ يعود عازف البيانو والمؤلّف الفلسطيني فرج سليمان إلى بيروت في أمسية موسيقية يستعيد خلالها مجموعة من أبرز أعماله التي راكمها خلال السنوات الماضية، يوم السبت 8 آب (أغسطس)، في «بيروت هول».

بنى سليمان مشروعه على البيانو بوصفه مساحة للقاء بين الموسيقى العربية ومؤثّرات الجاز والموسيقى المعاصرة، مطوّراً لغة خاصة تستفيد من الإيقاعات والألحان المشرقية من دون أن تبقى أسيرة القوالب التقليدية. وإلى جانب أعماله الموسيقية، اتجه في السنوات الأخيرة بصورة متزايدة إلى الأغنية، جامعاً بين الكلمة واللحن والأداء في أعمال تتناول الحب والحياة اليومية والمدينة والمنفى بأسلوب ساخر وحميم أحياناً.

«حفلة فرج سليمان»: السبت 8 آب (أغسطس) - الساعة 9:00 مساءً - «بيروت هول» (سن الفيل). للاستعلام: 01/498599

على بالي

أسعد أبو خليل

هل ولّى زمن الصبر الاستراتيجي الإيراني إلى غَير رجعة؟ هكذا يبدو من متابعة الحرب الجارية. إيران تتّبع مبدأ جديداً من التصعيد-مقابل-التصعيد والتمنّع عن الظهور بمظهر الضعيف أو العاضض على الجرح. إيران نسفت عقيدة الصبر بعد سنوات طويلة مِن كظْم الغيظ. الصبر الاستراتيجي أثبت فشله لأنّه افترض حُسن نيّة عند الأوروبيّين وعند الحزب الديموقراطي. حكومة الأميركيّة أبدَت عدم تفهّم لدور الحزب الديموقراطي في النظام السياسي هنا. لم يعلم ظريف وصحبه أنّ الحزب الديموقراطي لا يحكم مثل الحزب الجمهوري الذي يمارس من صلاحية السلطة أضعاف ما يصدر عن الحزب الديموقراطي الضعيف من قرارات. إنّ التفاوض على اتّفاق نووي في آخر ولاية أوباما تعبير عن جهل مطبق من قِبل المفاوض الإيراني. الصبر الاستراتيجي افترض أنّ الغرب، على طريقة فيبر، يتّجه باضطراد نحو اللّيبرالية والعقلانية، وأنّه سرعان ما سيكتشف خطأ تعامله مع إيران. الصبر الاستراتيجي هو الذي فتح شهيّة إسرائيل التي جرّت رئيساً (يسعى إلى نصر ظنّ أنّه نصر ساعات فقط) للمشاركة في حربها. اليوم إيران تذهب باتّجاه مضادّ: الدفع نحو الهاوية. حتى اللّحظة هي توفّق بين ردّها القوي في الإقليم وقدرتها على امتصاص غارات القصف الأميركي. لكن هذه لعبة محفوفة بالمخاطر، للطرفَين. ترامب يريد أن يُوقف الحرب لكن يريد إيران أن تكون مهزومة وضعيفة كي تقبل بشروط مهينة. وإيران ترفض أن تُهزَم وهي قويت ليس فقط بالسيطرة على مضيق هرمز بل أيضاً بقدرتها على تعبئة الشعب الإيراني وراء شعارات قوميّة. لا يمكن نسْب استقرار النظام بعوامل القوة: لا مبارك ولا بشار الأسد استطاعا البقاء في السلطة بالقوة. تحتاج إلى إقناع ومقبوليّة ما بالرغم من وجود معارضة قويّة. نقيض الصبر الاستراتيجي هو التصعيد المتزايد. هناك حدود للسيطرة على ردّة فعل التصعيد مع دولة عظمى لديها خيارات كبرى، من الناحية العسكريّة. نحن نعيش في حقْبة لا يمكن لنا فيها استبعاد الخيار النووي الذي لمّح له ترامب من قبل عندما هدّد بإفناء الحضارة الإيرانيّة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com